

The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Economic & Administrative Sciences
Master of Accounting and Finance



الجامعة الإسلامية بغزة
شؤون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
ماجستير المحاسبة والتمويل

التحفظ المحاسبي على القوائم المالية وأثره على القيم السوقية

"دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"

Accounting Conservatism on Financial Statement and its Impact on Market Value "An Empirical Study at Palestine Exchange"

إعداد الباحثة

سماح نعيم عوض

إشراف

أ. د. حمدي شحدة زعرب

قُدِّمَ هَذَا الْبَحْثُ إِسْتِكْمَالًا لِمُتَطَلِبَاتِ الْخُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ فِي (المحاسبة والتمويل)

بِكَلِيَّةِ الْاِقْتِصَادِ وَالْعُلُومِ الْاِدَارِيَّةِ فِي الْجَامِعَةِ الْاِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

رَبِيعِ اَوَّلٍ - 1442 هـ / نَوْفَمْبَرٍ - 2020 م

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

التحفظ المحاسبي على القوائم المالية وأثره على القيم السوقية

"دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"

Accounting Conservatism and its Impact on Market Value

"An Empirical Study at Palestine Stock Exchange"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	سماح نعيم عوض	اسم الطالبة:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ سماح نعيم محمد عوض لنيل درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ برنامج المحاسبة والتمويل وموضوعها:

التحفظ المحاسبي على القوائم المالية وأثره على القيم السوقية
"دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"

**Accounting Conservatism on Financial Statements and its Impact
on Market Value**

"An Empirical Study at Palestine Exchange"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 15 ربيع الثاني 1442 هـ الموافق 2020/12/01م الساعة التاسعة صباحاً، في قاعة اجتماعات كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....

مشرفاً ورئيساً

أ. د. حمدي شحدة زعرب

.....

مناقشاً داخلياً

د. هشام كامل ماضي

.....

مناقشاً خارجياً

د. اسكندر محمود نشوان

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/برنامج المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

د. بسام هاشم السقا



الملخص

التحفظ المحاسبي يعد تطوراً لمبدأ الحيطة والحذر، الذي نال قبولاً واسعاً لدى المحاسبين، وكان موجهاً نحو التأثير على القوائم المالية، ويقضي بالحسبان الانخفاض المتوقع في الدخل أو الأصول قبل تحققها، ويؤجل الاعتراف بحدوث الزيادة لحين التأكد من تحققها، وما زال هذا المبدأ مثير للجدل بسبب أثره المباشر وغير المباشر على القوائم المالية.

وهدفت الدراسة إلى معرفة ممارسات التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتوضيح أثر هذه الممارسات على القيمة السوقية للشركات، والتحقق من وجود اختلاف في ممارسات التحفظ المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف نوع السوق، أو القطاع، ولتحقيق أهداف الدراسة استُخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (29) شركة مدرجة في بورصة فلسطين ضمن قطاعات الصناعة، والاستثمار والخدمات، واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل القوائم والبيانات المالية، باستخدام نموذج (Basu, 1997) خلال السنوات المالية (2016 - 2020م)، كما اعتمدت على نماذج الانحدار البسيط والمتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج جاء أهمها أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعتمد على سياسات التحفظ المحاسبي في إعداد قوائمها المالية، وتبين وجود أثر دال إحصائياً لممارسات التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، كما تبين أنه لا يوجد أثر دال إحصائياً لممارسات التحفظ المحاسبي لكل قطاع من القطاعات على القيمة السوقية، عدا قطاع الخدمات، واتضح أنه لا يوجد اختلاف في ممارسات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للتحفظ المحاسبي على قوائمها المالية يعزى للقطاع، بينما ظهر اختلاف في ممارسات التحفظ المحاسبي بين السوق الأولى والثانية.

وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بأهمية اتباع سياسات متحفظة عند الضرورة، وفي ظروف عدم التأكد، وألا يكون التحفظ المحاسبي على القوائم المالية مبالغاً فيه، وعقد الندوات وورش العمل للعاملين بالأقسام المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لمناقشة سياسات التحفظ المحاسبي واستخداماته، والمعايير الدولية للتحفظ المحاسبي.

الكلمات المفتاحية:- التحفظ المحاسبي - القيمة السوقية - بورصة فلسطين.

Abstract

Accounting conservatism is considered a development to the principle of prudence and caution, which has gained wide acceptance among accountants, and it was directed towards influencing the financial statements. It takes into account the expected decrease in income or assets before their realization, and it postpones the recognition of the increase until it has been confirmed. This principle is still controversial because of its direct and indirect effect on the financial statements.

This study aimed to know the practices of accounting conservatism on the financial statements of the companies listed on the Palestine Stock Exchange and to clarify the effect of these practices on the market value of these companies. The study also sought to verify that there is a difference in the accounting conservatism practices of the companies listed on the Palestine Stock Exchange according to the type of market or sector.

To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was used, and the study sample consisted of (29) companies listed on the Palestine Stock Exchange within the sectors of industry, investment and services. The study relied on the method of analyzing financial statements and data, using the (Basu, 1997) model during the fiscal years (2016-2020), and also depended on simple and multiple regression models.

The study reached several results, the most important of which were that the accounting conservatism practices on the financial statements of the companies listed on the Palestine Stock Exchange had a high degree, meaning that the companies listed on the Palestine Stock Exchange practiced conservative policies, and that there was a statistically significant effect of the accounting conservatism practices on the market value of the companies listed on the Palestine Stock Exchange. Also, it turned out that there was no statistically significant effect of the accounting conservatism practices for each sector on the market value, and that the industrial sector is the most conservative sector of the Palestine Stock Exchange, while no difference was shown in the accounting conservatism practices between the first and second markets.

In light of the results, the study recommends the importance of adopting conservative policies when necessary and in circumstances of uncertainty, and that the accounting conservatism on the financial statements should not be exaggerated. It is also recommended to hold seminars and workshops for employees of the financial departments in the companies listed on the Palestine Stock Exchange to discuss the accounting conservatism policies and uses as well as the international standards for accounting conservatism.

Keywords: Accounting Conservatism – Market Value – Palestine Stock Exchange.

الآية القرآنية

سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ

الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾

صدق الله العظيم

[البقرة: 32]

الإهداء

والإهداء يستحقه من أهدى وما زال يهدي لهذه الحياة الهدايا .. إهدائي هذا إلى هدايا هذه الحياة ..

إلى من أفنى شبابه وكان رضاه أعلى ما أملك ...والذي العزيز
إلى من كانت منبعاً للحب والعطاء وسبباً للنجاح ...أمي الغالية
إلى رفيق دربي وشريكي في الحياة .. زوجي العزيز
إلى مهجة قلبي ..أولادي وبناتي
إلى أخواني وأخواتي وأبنائهم الأعمام
إلى حاضنة العلم والابداع... الجامعة الإسلامية
إلى كل من مد لي يد العون
إلى كل من عرفنا وأحبنا في الله
إلى كل هؤلاء أهدى هذه الرسالة

شكر وتقدير

الحمد لله العظيم سلطانه، الجزيل إحسانه، الواضح برهانه، قدر الأشياء بحكمته، وخلق الخلق بقدرته، أحمده على ما أصبغ من نعمه المتواترة، ومننه الوافرة، والصلاة والسلام على النبي الأمي محمد بن عبد الله، أرسله الله بأحسن اللغات وأفصحها، وأبين العبارات وأوضحها، أظهر نور فضلها على لسانه، وجعلها غاية التبيين، وخصه بها دون سائر المرسلين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من اتبع دربه إلى يوم الدين، أما بعد...

يقول - ﷺ -: "من لا يشكر الناس، لا يشكر الله" (الترمذي، 479هـ، ص 445).

فالشكر أولاً وأخيراً لله وحده على توفيقه، وهدايته لي، فله الحمد من قبل ومن بعد. كما أشكر الله سبحانه وتعالى أن سخر لي مشرفاً فاضلاً، وجعلني ألتقي بعلماء أجلاء أناروا لي طريق العلم والمعرفة.

فأشكر الجامعة الإسلامية إدارة وعاملين؛ لما بذلوه وببذلونه خدمة للعلم والعلماء، فكانت ولازالت منارة العلم، وأخص بالشكر والامتنان إلى العاملين في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

كما أخص بالشكر مشرفي القدير الأستاذ الدكتور: **حمدي شحدة زعرب**، لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وتعليماته وارشاداته السديدة كانت خير داعم لي.

أما أسرتي والدي، والدتي، زوجي، إخوتي أخواتي، فإني لا أنسى فضلهم، فقد أعانوني وعانوا في سبيل تذليل كل صعب، فلهم مني كل تقدير وحب واعتزاز.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة؛ المناقش الداخلي: الدكتور هشام ماضي، والمناقش الخارجي: الدكتور اسكندر نشوان؛ لتفضلهما بقبول المناقشة على هذه الرسالة، والإفادة التي قدموها لي.

هؤلاء من ذكرتهم فشكرتهم، أما من نسيتهم ، فلهم مني كل الشكر والتقدير، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن ينال هذا الجهد القبول والرضا، فحسبي أنني اجتهدت، ولكل مجتهد نصيب، والكمال لله وحده، فإن وفقك فمن الله وإن قصرت فمن نفسي ومن الشيطان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

أ.....	المخلص
ب.....	Abstract
ج.....	الآية القرآنية
د.....	الإهداء
ه.....	شكر وتقدير
و.....	فهرس المحتويات
ح.....	فهرس الجداول
ط.....	فهرس الأشكال
ي.....	فهرس الملاحق
2.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2.....	مقدمة
4.....	أولاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها.
5.....	ثانياً: أهداف الدراسة.
6.....	ثالثاً: أنموذج الدراسة.
7.....	رابعاً: أهمية الدراسة.
8.....	خامساً: فرضيات الدراسة.
8.....	سادساً: مصطلحات الدراسة.
9.....	سابعاً: حدود الدراسة ومحدداتها.
11.....	الفصل الثاني: الإطار الفكري للتحفظ المحاسبي
11.....	أولاً: مفهوم التحفظ المحاسبي.
13.....	ثانياً: أهمية ممارسة التحفظ المحاسبي.
14.....	ثالثاً: دوافع ممارسة التحفظ المحاسبي.
15.....	رابعاً: نماذج قياس التحفظ المحاسبي
18.....	خامساً: إيجابيات وسلبيات ممارسة التحفظ المحاسبي.
22.....	الفصل الثالث: الدراسات السابقة
22.....	أولاً: الدراسات باللغة العربية.
33.....	ثانياً: الدراسات باللغات الأجنبية.
39.....	التعقيب العام على الدراسات السابقة

43	الفصل الرابع: المنهجية والإجراءات
43	أولاً: منهج الدراسة وأسلوبها.
43	ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة.
45	ثالثاً: متغيرات الدراسة وطرق قياسها.
50	رابعاً: خطوات إجراء الدراسة.
51	خامساً: الأساليب والمعالجات الاحصائية.
52	سادساً: الصعوبات التي واجهت الباحثة
54	الفصل الخامس: عرض النتائج ومناقشتها
54	أولاً: اختبارات صلاحية البيانات
57	ثانياً: الاحصاء الوصفي للمتغيرات
58	ثالثاً: قياس مستوى التحفظ المحاسبي
59	رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة
66	خامساً: ملخص نتائج الدراسة
67	سادساً: توصيات الدراسة
68	سابعاً: المقترحات والبحوث المستقبلية
70	المصادر والمراجع
70	أولاً: المصادر والمراجع العربية.
73	ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية.
78	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

- جدول (4 .1): رمز الشركة والقطاع والسوق للشركات عينة الدراسة 44
- جدول (5 .1): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة 54
- جدول (5 .2): اختبار التداخل الخطي لمتغيرات الدراسة 55
- جدول (5 .3): الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة 57
- جدول (5 .4): التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (BASU) 58
- جدول (5 .5): نموذج انحدار التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية لكافة الشركات 59
- جدول (5 .6): نموذج انحدار التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية لشركات قطاع الصناعة... 61
- جدول (5 .7): نموذج انحدار التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية لشركات قطاع الاستثمار... 62
- جدول (5 .8): نموذج انحدار التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية لشركات قطاع الخدمات... 63
- جدول (5 .9): اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف متغير القطاع 64
- جدول (5 .10): اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف متغير القطاع 65

فهرس الأشكال

شكل (5. 1): منحنى متوسط البواقي 56

شكل (5. 2): مساواة متوسط البواقي للصفر 57

فهرس الملاحق

- ملحق رقم (1): البيانات والمؤشرات المحاسبية للتحفظ المحاسبي 78
- ملحق رقم (2): البيانات والمؤشرات المحاسبية للقيمة السوقية 82

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة

تعد مهنة المحاسبة ذات طابع دقيق وموضوعي، ويجد المحاسب نفسه بحاجة إلى اتباع أقصى أساليب الحذر نظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها منظمات الأعمال، وجاء التحفظ المحاسبي كرد فعل للانتقادات والشكوك المتزايدة تجاه التقارير المالية؛ والذي بدوره زاد من أهمية التحليل المالي القائم على هذه القوائم؛ ليصبح تأثيره مختلفاً من شركة لأخرى، ومن قطاع لآخر، وأصبح مستخدم القوائم المالية يعتمد على سياسات وممارسات التحفظ المحاسبي كآلية وأساساً للتمييز بين الشركات، وتصنيف مصداقيتها (Hsieh, Ma, & Novoselov, 2019, p. 46).

ولقد أشار (Basu, 1997) إلى أن الشركات تميل عند ممارسة التحفظ إلى إعطاء قيم منخفضة للموجودات والإيرادات، ومرتبعة للالتزامات والمصروفات، وفقاً لتطبيق هذا المبدأ يؤكد ضرورة تعجيل الاعتراف بالمصروفات وتأجيل الاعتراف بالإيرادات ضمن أعمالها اليومية، محدثةً تعديلاً في معايير الاعتراف بالخسائر والأرباح المتوقعة. وأشار (أبو هديب، 2018م، ص 2 - 3) إلى أن التحفظ المحاسبي يواجه حالة عدم التأكد، وأخذ الحيطة والحذر التي تحول دون تضخيم الدخل، وتخفيض المصروفات، وبالتالي تجد إدارة الشركة نفسها أكثر التزاماً بتعزيز جودة ومصداقية تقاريرها المالية، وتضع ضوابط واضحة لدرجة التفاوض.

ويمكن القول أن التحفظ المحاسبي يجعل التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية أكثر واقعية وموضوعية، وتقادي نشر معلومات محاسبية قد تنتصف بعدم الملاءمة.

ولقد أثير جدل واضح حول قضايا مواجهة حالات عدم التأكد في تعبير بصورة عادلة عن البيانات المالية، والتأكد من خلوها من الأخطاء الجوهرية، وتقليل السلوك الانتهازي للمدراء، وضمان استخدام الشفافية، فمن الصعب فصل نتائج التحفظ عن المعطيات المالية (يوسف، 2012م، ص 238)، ويمثل السلوك الانتهازي للمدراء عبر تقليل الإيرادات بحجة التحفظ المحاسبي، وعدم الإشارة إلى بعض الإيرادات الواقعية، والتلاعب بالبيانات لصالحهم، مما يبرز أهمية بذل الجهود وإجراء الدراسات حول التحفظ المحاسبي وحالات عدم التأكد وتأثيرهما على الربحية ومعدل دوران الأصول وصافي الدخل.

ولقد تطرقت بعض معايير المحاسبة الدولية لموضوع التحفظ المحاسبي بشكل غير مباشر، حيث إن معيار المحاسبة الدولي رقم (40) والمتعلق بالاستثمارات العقارية فرق بين القيم العادلة من خلال الاعتراف به كريح أو خسارة، وبناءً على المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) المتعلق بالامتلاكات والتجهيزات والمعدات، فإنه في حال تطبيق القيمة العادلة فإن فرق القيمة العادلة يظهر في حقوق الملكية، وبيان الدخل الشامل، أي أنه لا يظهر في الأرباح والخسائر، بينما في حال تطبيق نموذج الكلفة فيجب الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن الإيضاحات حيث إنه في حال أن القيمة العادلة أعلى من الكلفة لا يوجد مشكلة، إنما تظهر المشكلة في حال كانت القيمة العادلة أقل من الكلفة فإنها تسجل خسارة في بيان الدخل، وحسب معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء؛ فإنه يحدد أسس اختيار السياسات المحاسبية إلى جانب المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. وهذا يدل على أهمية ممارسة التحفظ المحاسبي بحذر وموضوعية ودقة.

وهذا ما شكل حافزاً نحو مزيد من البحث حول ممارسات التحفظ المحاسبي، وأثره على القيمة السوقية، بهدف توضيح مدى تلبية الشركات لمتطلبات السوق ورغبات ذوي المصالح، وإفادة المستثمرين وصناع القرار، لأن القيمة السوقية تحظى بأهمية بالغة في الفكر المحاسبي على اعتبار أنها مؤشر من مؤشرات النمو والاستمرارية لهذه الشركات.

أولاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها.

التحفظ المحاسبي وممارسته على القوائم المالية شكل اهتمام كثير من المهنيين؛ فهناك من قام بتأييد تطبيقاته، وهناك من عارض تطبيقاته؛ لكن أثبتت كثير من الدراسات أن الشركات تمارس التحفظ المحاسبي لحماية مصالحها، وتخفيض التوقعات المتفائلة على حساب التوقعات المتشائمة، وأشارت نتائج دراسة (حمدان، 2011م) إلى أن التحفظ المحاسبي رغم الانتقادات الموجهة له إلى أنه يؤثر على جودة التقارير المالية، كما بينت دراسة (المشهداني، 2014م) أن الشركات عينة دراسته تمارس التحفظ المحاسبي لأهميته في تحسين الموثوقية ودقة التقارير.

واستنتج كل من (Zhong, & Li, 2017) أنه لا غنى عن ممارسة التحفظ المحاسبي؛ لأنه يخفض تكاليف الوكالة، ويشمل تدابير تتعلق بالميزانية العمومية، ويمنح الدقة والموضوعية والموثوقية لقائمة الدخل، وله تأثير في مصداقية الأرباح وربحية الأسهم.

ونظراً لاختلاف وجهات النظر حول التحفظ المحاسبي وطرق قياسه وممارساته، تبين وجود نماذج متعددة لقياس ممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، ومن هذه النماذج نموذج (Basu, 1997) يطلق عليه نموذج العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، ونموذج (Beaver & Ryan, 2000) ويطلق عليه نموذج نسبة القيمة السوقية إلى حقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية، ونموذج (Givoly & Hayn, 2000) وهو نموذج القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، ومؤشر التحفظ (C-Score)، من اعداد (Penman & Zhang, 2002)، ويتمثل بنسبة الاحتياطات التقديرية إلى صافي الأصول التشغيلية، وفي ضوء مطالعة عدد من الدراسات والبحوث، تبين أن نموذج (Basu, 1997) هو الأكثر استخداماً على المستوى العالمي؛ نظراً لأنه يتمتع بالتحديد الدقيق لممارسات التحفظ المحاسبي، إضافة إلى أنه يتعلق بربحية الأسهم وهامش الربح، والتي تعد مصدر من مصادر تقييم القيمة السوقية للشركة، لذا تم تفضيله في الدراسة الحالية على النماذج الأخرى.

كذلك تبرز مشكلة الدراسة الحالية في أن قياس القيمة السوقية للشركات يمثل ركيزة أساسية في قرارات الاستثمار، وجاءت الدراسة أيضاً تلبية لمقترحات بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (المشهداني، 2014م؛ والطويل وشاهين، 2016).

وتتخصص مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس التالي: ما أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:-

1- ما أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع الصناعة المدرجة في بورصة فلسطين؟

2- ما أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين؟

3- ما أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين؟

4- هل توجد فروق في ممارسات التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف القطاع (صناعة، خدمات، استثمار)؟

5- هل توجد فروق في ممارسات التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف السوق (السوق الأولى، السوق الثانية)؟

ثانياً: أهداف الدراسة.

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

1- قياس مستوى التحفظ المحاسبي على التقارير المالية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2- بيان أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في القطاعات (خدمات، استثمار، صناعة).

3- التعرف إلى مستوى ممارسات التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف القطاع (خدمات، استثمار، صناعة).

4- التحقق من وجود أو عدم وجود اختلاف في ممارسات التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف السوق (الأولى، والثانية).

ثالثاً: نموذج الدراسة.

تعتمد الدراسة على نموذج (Basu, 1997) لقياس التحفظ المحاسبي، وحسب هذا النموذج إنه كلما كان عدم التماثل في التوقيت أكبر كانت درجة التحفظ في الشركة أكبر، وبعد (Basu) أول من ربط عدم التماثل في توقيت الأرباح بالتحفظ المحاسبي، وتوصل إلى نموذج يقيس التحفظ المحاسبي بأسلوب غير تقليدي، ويتألف النموذج من عدة متغيرات تتمثل في ربحية السهم مقسومة على سعر السهم في بداية الفترة، وعلى عائد السهم، إضافة إلى متغير ضابط يتمثل بالقيمة 1 إذا كان العائد سالباً والقيمة 0 إذا كان العائد موجباً، معتبراً العائد مقياساً للأخبار الجيدة والسيئة. وفيما يلي توضيح لنموذج (Basu, 1997):

$$\frac{EPS_{it}}{P_{it}} = a_0 + a_1 DR_{it} + B_0 R_{it} + B_1 R_{it} \times DR_{it} + e_{it}$$

حيث إن:-

EPS_{it}	ربحية السهم للشركة (i) في السنة (t)
P_{it}	السعر الافتتاحي لسهم الشركة (i) في السنة (t)
R_{it}	عوائد الأسهم لشركة (i) في السنة (t)
DR_{it}	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان العائد سلبياً، والقيمة 0 إذا كان العائد موجباً

وفي ضوء أنموذج الدراسة فإن متغيرات الدراسة تتمثل بالآتي:-

المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي.

يقاس المتغير المستقل من خلال نموذج (Basu, 1997)، والذي بدوره يعتمد على ربحية السهم للشركات، والسعر الافتتاحي لأسهم الشركات، حسب المعادلة السابقة.

المتغير التابع: القيمة السوقية.

تقاس القيمة السوقية من خلال المعادلة التالية:-

$$\text{القيمة السوقية للشركة} = \text{القيمة السوقية} / \text{القيمة الدفترية}$$

رابعاً: أهمية الدراسة.

1 - أهمية نظرية:-

- أ. تقدم الدراسة أدباً نظرياً حول مفهوم التحفظ المحاسبي وممارساته وطرق قياسه في الشركات.
- ب. يسهم التحفظ المحاسبي في الوصول إلى قيمة حقيقة لبعض المؤشرات بشكل غير مبالغ فيه، وهذا يزيد ثقة المستثمر وصناع القرار بتقارير الشركة.
- ج. التحفظ المحاسبي يلبي متطلبات الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، لاسيما وأنه يحمي ثروة المساهمين، ويأخذ بعين الاعتبار حالات عدم التأكد.
- د. تعد القيمة السوقية للشركات متغيراً مهماً لفهم نمو واستمرارية الشركات، وقدرتها على مواجهة التحديات والظروف الصعبة، وتحديد مستوى القيمة السوقية يعزز فهم قدرة الشركة على توظيف مواردها، ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح.

2 - أهمية تطبيقية:-

- أ. تفيد نتائج الدراسة الحالية القائمين على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث توضح لهم نماذج حول سبل قياس التحفظ المحاسبي، والمستويات المناسبة لممارسة التحفظ المحاسبي.
- ب. تقدم الدراسة نتائج تفيد المستثمرين، حيث إن تحديد ممارسات التحفظ المحاسبي والقيمة السوقية يعزز قدرتهم في صناعة قرارات استثمارية ناجحة وذات كفاءة عالية.
- ج. تقدم الدراسة نتائج وتوصيات تفيد المساهمين والملاك، حيث تبين لهم ممارسات التحفظ المحاسبي وموضوعية ودقة البيانات والتقارير المالية الصادرة عن إدارة الشركة.
- د. تفيد نتائج الدراسة الحالية المحاسبين والمراجعين، حيث تبين لهم طرق قياس التحفظ المحاسبي، والنسب والمعدلات والمؤشرات المناسبة لسياسات التحفظ المحاسبي.
- هـ. تقدم الدراسة توصيات من شأنها أن تفيد الباحثين والمختصين، وتفتح لهم آفاقاً لدراسات مستقبلية حول التحفظ المحاسبي.

خامساً: فرضيات الدراسة.

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:-

1. يوجد أثر دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع الصناعة المدرجة في بورصة فلسطين.

2. يوجد أثر دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

3. يوجد أثر دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط ممارسات التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير القطاع (صناعة، خدمات، استثمار).

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط ممارسات التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير السوق (الأولى، الثانية).

سادساً: مصطلحات الدراسة.

التحفظ المحاسبي على القوائم المالية:-

تتبنى الدراسة تعريف "باسو" والذي يرى أن التحفظ المحاسبي بأنه التوقيت غير المتماثل لانعكاس أثر كل من الأنباء السارة وغير السارة في الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية من حيث انعكاس أثر الأنباء غير السارة بصورة أسرع من أثر الأنباء السارة (Basu, 1997)، وتستخدم نموذجها في الدراسة التطبيقية.

القيمة السوقية:

القيمة السوقية للشركة هي مؤشر جيد للمستثمرين تعطي تصورات عن حجم وأهداف الشركة. ويتم تحديد القيمة السوقية من خلال كمية العرض والطلب على سهم الشركة؛ وذلك

استنداً على تحليل وتقييم الشركة لوضعها المستقبلي، ويقوم المحللون باستخدام النسب المالية مثل نسبة السعر إلى الربح، ونسبة السعر إلى المبيعات، وغيرها ولكما ارتفعت التقييمات زادت القيمة السوقية. ويعد سعر السهم السوقي أنسب المؤشرات والتقديرات على القيمة السوقية، وبالتالي اعتمدت الدراسة على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية؛ نظراً لطبيعة البيانات التي جمعتها الباحثة.

سابعاً: حدود الدراسة ومحدداتها.

- 1- الحدود الزمنية: اقتصرت الدراسة على الفترة المالية ما بين (2016 إلى 2020م).
- 2- الحدود المكانية: أجريت الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ضمن قطاعات الصناعة والخدمات والاستثمار.
- 3- الحدود الموضوعية: اهتمت الدراسة بالكشف عن التحفظ المحاسبي وأثره على القيمة السوقية.
- 4- الحدود المجالية: حددت الباحثة المتغيرات المستقلة في ضوء الدراسات السابقة على أنها: التحفظ المحاسبي، ويتضمن متغيرات عائد السهم، وربحية السهم، وسعر الإغلاق، والمتغير التابع بأنه القيمة السوقية للشركة، وتتضمن الدراسة متغيرات ضابطة تتمثل بقطاعات بورصة فلسطين، والسوق.

الفصل الثاني

الإطار الفكري للتحفظ المحاسبي

الفصل الثاني: الإطار الفكري للتحفظ المحاسبي

تقوم المحاسبة بدور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة الدول والمجتمعات؛ وذلك لما تقدمه من معلومات تستخدم لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء سواء كانت للمستخدمين الداخليين أو للخارجيين. وبصفة عامة تعد المحاسبة من أهم نظم المعلومات، الذي يهدف إلى إمداد المستخدمين بمعلومات ذات طابع مالي تستخدم لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء.

وتسعى الأنظمة الدولية إلى وضع معايير للحفاظ على موثوقية وموضوعية مهنة المحاسبة، والتحفظ المحاسبي يحظى بأهمية بالغة بين فروع المحاسبة؛ لأنه امتداد لمبادئ ومعايير الحيطة والحذر، ويتناول هذا الفصل أدبيات الدراسة النظرية؛ حيث عرض الفصل مفهوم التحفظ المحاسبي، وأهميته، ودوافع ممارسته، ونماذج قياسه.

أولاً: مفهوم التحفظ المحاسبي.

كان السبب الرئيس لظهور التحفظ المحاسبي الأزمات المالية والإدارية التي عصفت بكبرى الشركات العالمية، وبدأ الكتاب والمهنيون بوضع معايير وطرق تطبيقه وقياسه.

ونشأ التحفظ المحاسبي نتيجة لحالات عدم التأكد التي سادت الممارسات المحاسبية؛ وذلك لتنظيم عملية الاختيار بين البدائل المتاحة (عبد الزهرة، 2017م، ص 378)، وهذا يؤدي إلى عدم المبالغة في تقييم الأصول وصافي الدخل؛ فضلاً عن تخفيض تفاؤل الإدارة وميلها للمبالغة في تقييم بعض عناصر القوائم المالية، وبذلك تتحقق الحماية لمستخدمي القوائم المالية من التضليل (الموسوي، 2016م، ص 41).

ويعد التحفظ المحاسبي أحد القيود أو المحددات المحاسبية ضمن المستوى الثالث للمحاسبة المالية، إلى جانب المحددات الأخرى المتعلقة بالتكلفة والمنفعة وممارسة النشاط، إذ يجب الأخذ بهذه المحددات عند تقديم المعلومات المحاسبية ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة (Kieso, 2010, p. 46).

وأشار كل من حمد والمومني (2018م، ص 83) أنه يتوجب على المحاسب أن يمارس درجة معقولة من الحذر في الاعتراف بالعمليات المالية التي تخضع لشكوك اقتصادية حقيقية، ولا يعني هذا المبالغة في تخفيض القيمة الحقيقية لأصول الشركة وإيراداتها، أو المبالغة في زيادة القيمة الحقيقية للالتزامات الشركة ومصروفاتها؛ لأن هذا قد يؤدي إلى تشويه المعلومات المحاسبية وتضليل المهتمين بها.

ولقد وردت تعريفات متعددة للتحفظ المحاسبي، وعلى سبيل المثال منها ما يلي:

يُعرف التحفظ المحاسبي بأنه القيد المؤيد إلى تخفيض القيمة الدفترية لأصول الشركة قياساً إلى قيمتها السوقية بسبب وجود شهرة غير معلنه للشركة (Beaver & Ryan, 2005, p. 275).

كما عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) التحفظ المحاسبي بأنه درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات التي نحتاجها في عمل التقدير المطلوب في ظل حالات عدم التأكد، والتي تتطل بتقدير الأصول والأرباح بأكبر مما يجب، والتأكد من أن الخصوم والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب (النجار، 2014، ص 183).

والتحفظ المحاسبي يعني تسجيل الخسائر قبل تحققها، والاعتراف بها في القوائم المالية، حتى لو كان السند المؤيد لها متوسطاً أو ضعيفاً، في الوقت الذي لا يأخذ فيه المحاسب بالأرباح قبل تحققها ووجود سند مؤيد لحدوثها، والتحفظ المحاسبي يعني ميل المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأرباح، وأكبر من تلك التي يطلبها عند الخسائر، وهذا لا يعني تخفيض القيمة الحقيقية لأصول الشركة وإيراداتها، إنما يستخدم فقط في حالات عدم التأكد (اقبال والقضاة، 2014م، ص 902).

والتحفظ المحاسبي عبارة عن ميل المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقيق للاعتراف بالأرباح الحسنة والأرباح أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالخسائر (Zhang, 2017, p. 4).

وعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بأنه ردة الفعل الحريصة للمخاطر وحالات عدم التأكد والمخاطر الكامنة في منظمات الأعمال، قد أخذت بعين الاعتبار بشكل كاف بمراعاة حالات عدم التأكد والمخاطر المتأصلة في بيئة الأعمال، ومن ثم فإنه عند وجود تقديران لمبالغ سوف تحصل أو تدفع في المستقبل وكلاهما متساويان تقريباً فإن التحفظ المحاسبي يفرض استخدام التقديرات الأقل تفاؤلاً، أما إذا كانت تلك القيم ليس من المحتمل حدوثها بالتساوي فإن التحفظ ليس بالضرورة التي يفرض استخدام القيمة الأكثر تشاؤماً من الأخرى (محمد والمومني، 2018، ص 83).

يتضح من التعريفات المتعلقة بالتحفظ المحاسبي أن الشركات تمارسه من أجل الحيطة والحذر، وأن ممارسته تكون في حالات عدم التأكد، وهو عبارة عن ميل المحاسب إلى الاعتراف بالأنباء الحسنة من خلال قدر كاف من التأكد، بينما يعترف بالأنباء السارة بدرجة أقل من التحقق.

ثانياً: أهمية ممارسة التحفظ المحاسبي.

تبرز أهمية التحفظ المحاسبي في عدة جوانب منها:

1- التحفظ المحاسبي من أساسيات ومكونات جودة المعلومات المحاسبية؛ وذلك باعتباره سمة أساسية فموثوقية البيانات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، بقدر ما يعطي الثقة لحمة السندات والمساهمين، حيث يزيد التحفظ المحاسبي من جودة المعلومات المحاسبية (خليل والعزاني، 2017، ص 369).

2- يحقق التحفظ المحاسبي منفعة للأطراف المتعاقدة من إدارة ومساهمين ودائنين؛ فهو يستخدم آلية لمقابلة عدم تماثل المعلومات، ويحقق درجة عالية من الشفافية في إعداد التقارير المالية (شهيد وعبس، 2015م، ص 137).

3- يعد التحفظ المحاسبي من متطلبات تحديد مواطن الخطر، حيث يسهم في تحديد الشكوك في جودة السياسات والتقديرات المحاسبية ويستدل على: وجود تغيرات محاسبية غير مبررة، وجود زيادة في الأرباح غير مبررة، وجود زيادة في حسابات العملاء مقارنة بزيادة المبيعات،

وجود زيادة في المخزون مقارنة بزيادة المبيعات، زيادة الفجوة بين أرباح الشركة وتدفقاتها النقدية التشغيلية (هبيته ومساوي، 2019م، ص 7).

4- يجب التحفظ المحاسبي الشركة من تحمل تكاليف قضائية محتملة التي قد تنتج عن تقييم الأصول بأكبر من قيمتها (شهيد وعبس، 2015م، ص 137).

يتضح من عرض أهمية ممارسة التحفظ المحاسبي أنه جاء كرد فعل لبعض الظروف وعدم التأكد، وتعزيز الموثوقية في المعلومات المحاسبية، وعدم رصد أي معلومة محاسبية إلى بعد التأكد منها، كما تبرز أهمية التحفظ المحاسبي؛ بأنه يحد من التوقعات المتفائلة، وبالتالي يضع المستثمرين وصناع القرار على رؤية واضحة حول أداء الشركة، ويمكن من خلال التحفظ المحاسبي إدارة بعض المخاطر التي قد تواجهها الشركة.

ثالثاً: دوافع ممارسة التحفظ المحاسبي.

أوردت الأدبيات السابقة أن هناك مجموعة من الدوافع لممارسة التحفظ المحاسبي؛ وأهم هذه الدوافع تلك التعاقدات التي تتم بين الأطراف ذات المصالح المتعارضة في الشركة، مثل عقود المديونية، وعقود حوافز الإدارة بالإضافة إلى المسؤولية القانونية، ومن أهم دوافع التحفظ المحاسبي هو زيادة كفاءة عقود المديونية من خلال زيادة قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ (Ball, Robin, & Sadka, 2008, p. 169). ومن أهم المبررات التي دفعت إلى ممارسة التحفظ المحاسبي ما ذكره (سعودي، 2016م، ص 52) على النحو التالي:

- 1- دوافع قانونية: حيث يعد التحفظ المحاسبي وسيلة لتقليل السلوك النفعي للإدارة عند التقرير عن المعلومات المحاسبية في العمليات التعاقدية بين أطراف مختلفة ذات مصالح متعارضة.
- 2- دوافع قضائية: حيث إن المبالغة في تقييم صافي الأصول والإيرادات يزيد من تكاليف التقاضي مقارنة بتقييمها بأقل مما يجب، ومن ثم يكون لدى الإدارة دافع نحو التقرير عن قيم متحفظة لصافي الأصول والإيرادات.
- 3- دوافع ضريبية: يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تقليل صافي الربح من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات وتعتييل الاعتراف بالمصروفات، ومن ثم تقليل الالتزامات الضريبية.

4- دوافع تنظيمية: حيث إن لتنظيم الأسواق والتعاملات المالية ووضع المعايير المحاسبية أثر مباشر على تبني السياسات والأساليب والإجراءات الأكثر تحفظاً، قد يواجه المسؤولين عن تنظيم تلك الأسواق وواضعوا السياسات والمعايير المحاسبية انتقادات حادة إذا كانت تلك المعايير والسياسات تؤدي للمبالغة في تقييم الأصول والإيرادات.

ومن خلال العرض السابق يمكن الوصول إلى أن المتغيرات البيئية خاصة التغيرات الثقافية منها قد تشكل دافعاً ومبرراً لاستخدام التحفظ المحاسبي وآليات، وممارساته، وفي الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، وحالة عدم الاستقرار فإن الشركات والمؤسسات الاقتصادية يفضل أن تميل إلى سياسات التحفظ المحاسبي؛ لأن عدم الاستقرار قد يكون ذات أثر حقيقي على نشاط الشركات والمؤسسات الاقتصادية.

رابعاً: نماذج قياس التحفظ المحاسبي

النموذج الأول: قياس التحفظ المحاسبي بطريقة الوقت غير المتماثل.

قام (Basu) بوضع مقياس للتحفظ المحاسبي عام (1997م) من خلال قياس السرعة التي يعكس بها الربح المحاسبي الأخبار السيئة مقارنة بالأخبار الجيدة، بإقامة علاقة انحدار بين الربح السنوي وعوائد الأسهم؛ حيث يمثل الربح المحاسبي المتغير التابع وعوائد الأسهم المتغير المستقل مع اعتبار العوائد الموجبة أو السالبة للأسهم مقياساً للأخبار الجيدة والسيئة، وقد تنبأ (Basu) بأن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح نفس الفترة، بينما تنعكس عوائد الأسهم الموجبة بشكل غير كامل في نفس الفترة. وقد قام (Shroff, Venkataraman, & Zhang, 2013) بإدخال بعض التعديلات على نموذج (Basu)؛ وذلك من خلال الاعتماد على الأحداث المهمة دون الأحداث الأخرى، والتي تم تحديدها بأي تغير موجب أو سالب في عوائد الأسهم خلال السنة بأكثر من (10%)، وربط هذه التغيرات مع الربح المحاسبي خلال الثلاث أيام التي تحيط بالحدث ذاته. ووفقاً لهذا النموذج فإن التحفظ المحاسبي ينقسم إلى تحفظ مشروط وتحفظ غير مشروط (Gassen, Uwe Fülbier, & Sellhorn, 2006, p. 531)، و(يوسف، 2012، ص 246)، و(الطويل وشاهين، 2016، ص 159):

أ- التحفظ المشروط: يمثل عدم التماثل في التوقيت الملائم للاعتراف بالمكاسب والخسائر، فيتم الاعتراف بالخسائر في توقيت ملائم؛ في حين لا يتم الاعتراف بالمكاسب في توقيت ملائم، فهو مشروط بإشارة أو طبيعة العائدات، أو الأنباء المستقبلية.

ب- التحفظ غير المشروط: يمثل التخفيض المنتظم في قيم صافي الأصول، ويدعى أحياناً بتحفظ الميزانية الختامية، أو التحفظ المستقل، فهو يتم بشكل مستقل عن طبيعة الأنباء المستقبلية أو العائدات المتوقعة، ويتجه للتقرير عن قيم منخفضة للقيمة الدفترية لحقوق الملكية، يتحقق من خلال تحميل النفقات على الفترة الحالية بدلاً من رسالتها أو تأجيل الاعتراف بالإيرادات.

والفرق الرئيسي بين التحفظ المشروط وغير المشروط هو أن التحفظ غير المشروط يستخدم فقط المعلومات المعروفة في بداية حياة الأصل، بينما التحفظ المشروط يستخدم ويكشف عن المعلومات التي يتم استلامها في الفترات اللاحقة (Basu, 2005, p. 313).

وعلى الرغم من المنافع التي يقدمها نوعي التحفظ إلا أن ميل الباحثين يتجه نحو تفضيل التحفظ المشروط بسبب أن التحفظ غير المشروط يمكن أن يؤدي إلى تقديم معلومات متحيزة لا تتسجم مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولا يؤخذ بنظر الاعتبار المعلومات الجديدة، التي يتم استلامها لاحقاً، وإنما يستخدم المعلومات المعروفة في بداية اقتناء الأصل (المشهداني وحميد، 2014م، ص 365 - 366).

النموذج الثاني: نموذج المستحقات السالبة.

طور كل من (Givoly & Hayn, 2000) نموذج أطلق عليه المستحقات السالبة لقياس التحفظ المحاسبي بالاعتماد على الربح المحاسبي المحسوب على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، حيث إن ظهور المستحقات بقيمة سالبة خلال فترة زمنية يشير إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، بمعنى وجود سياسات محاسبية متحفظة عمل على تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمر؛ نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها، ويتم حساب المستحقات غير التشغيلية عن طريق طرح المستحقات التشغيلية من إجمالي المستحقات، وتحسب إجمالي المستحقات عن طريق طرح

صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية من صافي الربح قبل الإهلاك، وتُحسب المستحقات التشغيلية باستخدام مدخل الميزانية وبطريقة مشابهة لاحتساب المستحقات التشغيلية.

النموذج الثالث: نموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيم الدفترية أو القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية.

قام كل من (Beaver & Ryan, 2000) بقياس التحفظ المحاسبي من خلال حساب نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحق الملكية، ويعرف هذا النموذج بمقياس صافي الأصول؛ حيث تستخدم نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية من أجل فحص قيمة سهم الشركة بمقارنة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية.

وأشار (Hamdan, Abzakh, & Al-Ataibi, 2011) إلى أن زيادة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية عن الواحد الصحيح خلال فترة زمنية يشير إلى استخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح وبالقيم الأعلى للأصول، فالتحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض القيمة الدفترية للشركة، مقابل قيمتها السوقية؛ بمعنى أن الشركة تقيم بأقل ما يجب وهي متحفظة محاسبياً.

النموذج الرابع: الاحتياطات المستترة.

يعد هذا النموذج من أبسط نماذج قياس التحفظ المحاسبي، وهو يمثل أثر التحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية، حيث قام (Zhang, 2008) بقياس التحفظ المحاسبي من خلال حساب نسبة الاحتياطي السري إلى صافي الأصول التشغيلية (net operating assets)، وارتفاع هذه النسبة يعني أن الشركة تزيد من درجات التحفظ المحاسبي، باعتبار الاحتياطات المستترة تتكون عن طريق تبني إدارة الشركة لسياسات محاسبية متحفظة، وتخفيض الربح.

يتضح من عرض نماذج قياس التحفظ المحاسبي أن كل منها اعتمد طريقة مختلفة، وحجم التشابه بينها ضعيف جداً، حيث اعتمد نموذج (Basu, 1997) على الانحدار العكسي، وربحية الأسهم وهامش الربح، بينما اعتمد نموذج (Givoly & Hayn, 2000) في قياس

التحفظ المحاسبي على المستحقات السالبة بالاعتماد على الريج المحاسبي المحسوب على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، واعتبر كل من (Givoly & Hayn, 2000) أن ظهور المستحقات بقيمة سالبة خلال فترة زمنية يشير إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، بمعنى وجود سياسات محاسبية متحفظة.

أما نموذج (Beaver & Ryan, 2000) فاعتمد على القيمة الدفترية والقيمة السوقية، واعتمد نموذج (Zhang, 2008) في قياس التحفظ المحاسبي من خلال حساب نسبة الاحتياطي السري إلى صافي الأصول التشغيلية. ومن خلال مراجعة هذه النماذج تبين أن معظمها واجه انتقادات، وأن أكثر هذه النماذج ثقة كان نموذج (Basu, 1997)، ونموذج (Beaver & Ryan, 2000).

لكن خصائص الدراسة الحالية وهدفها قياس أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية، دفع باتجاه نموذج (Basu, 1997)؛ لأن نموذج (Beaver & Ryan, 2000) يعتمد على القيمة السوقية في حساب التحفظ المحاسبي، وهذا قد يسبب تداخل بين بيانات المتغير المستقل وبيانات المتغير التابع.

خامساً: إيجابيات وسلبيات ممارسة التحفظ المحاسبي.

واجه التحفظ المحاسبي تباين شديد ما بين معارض ومؤيد لهذه السياسات، حيث يرى مؤيدو التحفظ المحاسبي أنه يحقق الإيجابيات التالية (اقبال والقضاة، 2014م، ص 902)، و(النجار، 2014م، ص 183):

- 1- يقلل من مخاطر عدم التأكد، ويحد من الإفراط في التفاؤل من قبل المدراء والمحاسبين عند تقييم أصول الشركة وربحيتها.
- 2- ينتج عن التحفظ المحاسبي معلومات محاسبية على درجة عالية من الدقة والموضوعية.
- 3- توفير هامش أمان لحماية المحاسبين من مخاطر الإفصاح عن معلومات غير صحيحة.
- 4- يوفر التحفظ المحاسبي معلومات تتصف بجودة عالية.
- 5- يسهم تخفيض تكاليف التمويل ويجنب الشركة مخاطر الإفلاس.

6- يحمي التحفظ المحاسبي الدائنين من أي توزيع غير مبرر ولا داع له لموجودات الشركات كتوزيعات للأرباح.

بينما يشير معارضو التحفظ المحاسبي بأنه يسهم في ظهور السلبيات التالية (عبد الزهرة، 2017م، ص 379 - 380):

1. ضعف التناسق بين التحفظ المحاسبي وبعض مكونات الإطار الفكري الحاسبي مثل خاصية عدم التمثيل والحيادية وقابلية المقارنة.
2. يظهر إيرادات ومصروفات الشركة بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية؛ مما يؤدي إلى تشويه القوائم المالية.
3. ينتج عنه تضخم في دخل الشركة في سنوات لاحقة، بسبب التخفيض المتعمد لأصول هذه الفترة الحالية.
4. المبالغة في تخفيض الإيرادات والأصول وزيادة المصروفات والتزاماتها ربما يلحق الضرر ببعض أطراف العلاقة.
5. قد يستخدمه المحاسبون لحماية أنفسهم من التعرض للمسائلة، بغض النظر عن كونه يحقق أهداف الشركة.
6. اتباع سياسات متحفظة يؤدي إلى تكوين مخصصات والتزامات اعتبارية غير متسقة.

ومما سبق يمكن استخلاص أن التحفظ المحاسبي إذا تمت ممارسته بشكل سليم ودقيق، وأن المحاسب قام بالتحفظ والحذر بشكل غير مبالغ فيه، ولا يمس القيمة الحقيقية للشركة فإن ذلك يسهم في رفع الموثوقية في البيانات والمعلومات المحاسبية، وأن ممارسة التحفظ بشكل حذر أكثر من الواقع فإن ذلك يؤثر في القيمة الحقيقية لأصول الشركة، وبالتالي قد يضل المهتمين بالمعلومات والبيانات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية.

الخلاصة:

يسير العالم نحو تطورات متسارعة، أدت إلى تعاظم حجم منظمات الأعمال، مما زاد حاجتها إلى مهنة المحاسبة، وكوادر محاسبية على درجة عالية من المهنية والسلوك المحاسبي الأخلاقي، ومع زيادة التطورات وحجم التعاقدات زادت الحاجة إلى مزيد من الممارسات المحاسبية المهنية، وطبيعة عمل المحاسب تجعله ملزماً بأخلاقيات المهنة، وملزم باتتباع القوانين والمعايير الدولية في المحاسبة.

والتحفظ المحاسبي يعد سياسة من سياسات الحيطة والحذر، وهو بمثابة الاعتراف وتوقع الظروف الأسوأ، وعدم اعتماد سياسات متفائلة، حتى لا تكون الشركة عرضة للانهييار أو التراجع نتيجة التفاؤل المبالغ فيه، وبمعنى آخر عدم المبالغة في تقدير الأرباح عند الممارسة المهنية.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

تتناول الدراسة أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ويعرض هذا الفصل أهم الجهود والدراسات التي تم الوصول إليها.

حيث جرى عرضها وفق منهجية محددة من خلال عرض أهم الأهداف والإجراءات والنتائج، وتم عرضها وفق تسلسل زمني من الأحدث إلى الأقدم، وقُسمت إلى دراسات باللغة العربية، ودراسات باللغات الأجنبية.

أولاً: الدراسات باللغة العربية.

دراسة الأغا (2019م) بعنوان: العلاقة بين التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

هدفت الدراسة إلى تعرف العلاقة بين التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، والوقوف على مستوى ممارسة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للتحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، و تم قياس التحفظ المحاسبي بطريقتي (Basu, 1997)، و(Beaver & Rayn, 2000)، وتم قياس إدارة الأرباح بطريقة نموذج جونز المعدل، وأجريت الدراسة على (34) شركة مدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة ما بين عامي (2013م إلى 2017م).

وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في بورصة فلسطين للأوراق المالية، كما أظهرت النتائج انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتبين أن ممارسة إدارة الأرباح منخفضة.

وأوصت الدراسة بالالتزام تطبيق المعايير المحاسبية والتي تتصف بقدر كاف من التحفظ المحاسبي، وضرورة قيام الهيئة المشرفة على البورصة بتنفيذ دورها على أكمل وجه من أجل الرقابة على عمليات الإقرار المالي وإلزام الشركات بالتحفظ المحاسبي المناسب.

دراسة الفضل (2019م) بعنوان: العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية في ضوء الملكية الإدارية: دراسة حالة الأردن.

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة قرارات الاستثمار في ظل تباين نسبة الملكية الإدارية بوصفها المحدد الأساس لكفاءة قرارات الاستثمار من خلال مستوى التحفظ في التقارير المالية. حيث تم تصميم نموذج للدراسة يقوم على أساس اعتبار التحفظ المحاسبي المتغير المستقل وكفاءة قرارات الاستثمار على أساس أنها المتغير التابع. وقد تم قياس التحفظ في الشركات عينة الدراسة باستخدام مقياس (Rasu, 1997) وبينما استخدم نموذج (Biddle, et. al, 2009) لقياس المتغيران التابعان. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي، وذلك بالتطبيق على عينة مؤلفة من (87) شركة أردنية للفترة 2013-2017.

وأظهرت وجود علاقات مختلفة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة قرارات الاستثمار تبعاً لاختلاف نسبة الملكية الإدارية. وتبين أن الجزء الأكبر من الشركات الأردنية لا تتبع سياسات محاسبية متحفظة لذلك سادت فيها ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومن ثم عدم كفاءة قرارات الاستثمار، أما في الشركات المتحفظة فإن كفاءة قرارات الاستثمار تعتمد على مستوى التحفظ الحدي الذي يختلف من مستوى ملكية إدارية إلى آخر. كما أشارت نتائج الدراسة أن منفعة التحفظ المحاسبي مطلقة في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة كفاءة قرارات الاستثمار والحد من مشاكل الوكالة، وذلك بالكشف عن وجود ما أطلق عليه الباحثان بالمستوى الحدي لمنفعة التحفظ، وذلك بفعل ارتباط التحفظ بدوافع المديرين.

وأوصت الدراسة بضرورة الزام الشركات استخدام التحفظ المحاسبي في حالات عدم التأكد، لضمان تماثل المعلومات، وتماثل كفاءة القرارات الاستثمارية.

دراسة حمد والمومني (2018م) بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية.

هدفت الدراسة إلى تفصي أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

للفترة (2005 - 2014)، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وأجريت الدراسة على (166) شركة، واعتمدت الدراسة على عدة مقاييس للحفاظ المحاسبي.

فتبين أن الشركات المدرجة في بورصة عمان تمارس التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط، وكان القطاع المالي أكثر القطاعات ممارسة للحفاظ المحاسبي، وتبين وجود أثر دال إحصائياً للحفاظ المحاسبي على نوعية مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة عمان.

وأوصت الدراسة الشركات التي تعاني من مخاطر هبوط تدفقاتها النقدية التشغيلية إلى ممارسة درجات مناسبة من الحفاظ المحاسبي.

دراسة القزال وبن يدير وقزال (2018م) بعنوان: دراسة حول العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي وممارسات تمهيد الدخل في شركات المساهمة الجزائرية.

هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة ممارسة التحفظ المحاسبي بممارسات تخفيض الدخل، وفي الغالب تكون هذه الممارسات لغرض تمهيد الدخل بهدف جعل سلسلة الدخل مستقرة، خاصة بعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والذي بدوره يوفر خيارات يمكن استخدامها في ممارسات تمهيد الدخل، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام نموذج (Eckel, 1981) لقياس تمهيد الدخل، ولقياس مستوى التحفظ المحاسبي استخدمت الدراسة مقياس نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية (Jain and Rezaee, 2004)، واشتملت الدراسة على عينة مكونة من 47 شركة مساهمة للفترة 2011-2015، حيث توصلت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع للحفاظ المحاسبي إضافة إلى وجود ظاهرة تمهيد الدخل، كما توصلت إلى عدم وجود علاقة ارتباط أو تأثير معنوي للحفاظ المحاسبي على مستوى ممارسة تمهيد الدخل.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تكون ممارسات التحفظ المحاسبي بمستوى مناسب، وألا يتجاوز القيمة العادلة.

دراسة أبو هديب (2018م) بعنوان: أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول.

هدفت الدراسة إلى تقصي أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول لعينة مكونة من (21) شركة صناعية مساهمة عامة للفترة (2012 - 2016).

فتوصلت الدراسة إلى وجود فروق بين الشركات الصناعية في ممارسة التحفظ المحاسبي، وتبين وجود أثر عكسي للتحفظ المحاسبي على هامش الربحية، وتبين عدم وجود أثر لممارسة التحفظ المحاسبي على معدل دوران الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عند انخفاض التحفظ، بينما ظهر أثر إيجابي لممارسة التحفظ المحاسبي عند الارتفاع على معدل دوران الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

وخرجت الدراسة بعدة توصيات جاء أهمها فرض قوانين تسهم في الرقابة على تطبيق وممارسة التحفظ المحاسبي.

دراسة (Nasr, & Ntim, 2018) بعنوان: آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي: دليل من الحالة المصرية.

Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Egypt.

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير آليات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، والفصل بين أدوار رئيس المجلس والرئيس التنفيذي، ونوع المدقق الخارجي) على التحفظ المحاسبي في مصر، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع وتحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار اللوجستي، وبالتطبيق على (68) شركة، خلال السنوات (2012 - 2017م).

فتوصلت الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة يرتبط بشكل إيجابي بالتحفظ المحاسبي، وتبين أن حجم مجلس الإدارة ونوع المدقق يرتبطان سلباً مع التحفظ المحاسبي، وتبين أن دور الرئيس والمدير التنفيذي ليس لها علاقة بالتحفظ المحاسبي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها تشجيع الشركات على تطبيق آليات ومعايير الحوكمة، باعتبارها طريق لتعزيز المصداقية في البيانات والتقارير المالية، وتعزيز العلاقة بين أطراف الشركة ومصالحها.

دراسة أبو حميدة (2017م) بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم قياس التحفظ المحاسبي واشتقاق النسب المالية الدالة على القيمة الاقتصادية المضافة، وتكونت عينة الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين منذ عام (2010م)، والتي تتوفر بياناتها المدققة والمنشورة خلال الفترة (2010 - 2015م)، مع استثناء قطاع البنوك، وكانت العينة النهائية عبارة عن (24) شركة بواقع (92) ملاحظة.

فتوصلت الدراسة إلى وجود أثر دال إحصائياً لدرجة ممارسة شركات المساهمة العامة لسياسة التحفظ المحاسبي مقاساً بالقيمة الدفترية إلى السوقية على القيمة الاقتصادية، وتبين وجود أثر لدرجة ممارسة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لسياسة التحفظ المحاسبي مقاساً بنسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل الأحداث غير العادية والعمليات غير المستمرة على القيمة الاقتصادية المضافة.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور الذي تقوم به الهيئة المشرفة على السوق المالي بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي، وإلزام الشركات بزيادة مستويات التحفظ المحاسبي، وذلك ليكن ضمن مستويات معقولة.

دراسة خليل والعزاني (2017م) بعنوان: التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح.

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التحفظ المحاسبي في ظل الحوكمة واستمرارية تدفق الأرباح، وبيان العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، ولتحقيق الأهداف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت أداة الدراسة بالاستبانة، حيث طبقت على عينة بلغت (120) موظفاً في بنك فيصل الإسلامي، وتم استرداد (115) استبانة صحيحة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج جاء أهمها وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي في ظل الحوكمة والتمثيل الصادق للأرباح المحاسبية، وتبين وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي في ظل الحوكمة والمقدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، وعلاقة بين التحفظ المحاسبي في ظل الحوكمة واستمرارية تدفق الأرباح.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات جاء أبرزها فرض سياسات وتشجيع الشركات على تطبيق الحوكمة؛ لما لها من أثر في نمو الشركات والتزامها بالمعايير المحاسبية.

دراسة عبد الزهره (2017م) بعنوان: ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة.

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق التحفظ المحاسبي وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية وقيمة الشركة بالتطبيق على تسعة من المصارف العراقية التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2005 – 2015م)، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في قياس واختبار متغيرات البحث باستعمال الانحدار الخطي المتعدد، اختبار T-Test واختبار Binomial.

وقد توصلت الدراسة إلى تباين التزام المصارف بتطبيق التحفظ المحاسبي، وانخفاض حجم كفاءة القرارات الاستثمارية والقيمة الدفترية للأصول عن قيمتها السوقية، وأن هناك أثراً عكسياً ضعيفاً للتحفظ على قيمة الشركة.

وانطلاقاً من النتائج السابقة تم الوصول إلى عدة توصيات أهمها ضرورة ابداء الهيئات المهنية المختصة لرأيها في تطبيق التحفظ سلباً أو ايجاباً، بالإضافة إلى أهمية اعتماد الاستثمار الذي يحقق نمو الإيرادات والمبني على دراسات الجدوى، فضلاً عن إجراء الاختبارات الدورية لاختبار الانخفاض في قيمة الأصول والإفصاح عن ذلك بهدف اتخاذ الإجراءات التصحيحية بالوقت الملائم.

دراسة شهيد وعبس (2017م) بعنوان: قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واختبار مدى تمتع رقم الأرباح بجودة عالية، ومن ثم اختبار تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية. وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 11 شركة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن الفترة من (2009-2013)، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية لقياس التحفظ المحاسبي، واستخدمت نموذج انحدار الأرباح الحالية على الأرباح السابقة لمعرفة مدى استمراريته. ومن ثم اختبرت تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح باستخدام أسلوب تحليل الانحدار.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في نسب التحفظ المحاسبي بين الشركات والأعوام المختلفة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. كما أظهرت الدراسة بأن أرباح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تتمتع بمستوى جودة عال في كل سنوات السلسلة الزمنية للعينة عدا عامي (2010-2011)، إذ كانت الأرباح فيها أقل قدرة على الاستمرارية. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية.

وأوصت الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات حول سياسات التحفظ المحاسبي لفترات زمنية أخرى، وقياس أثرها على متغيرات أخرى مثل القيمة السوقية، والتدفقات النقدية، وهامش الربح.

دراسة (Al-Taie, Flayyih, & Talab, 2017) بعنوان: قياس تجانس الدخل وأثره على التحفظ المحاسبي: دراسة تجريبية للشركات المدرجة في البورصة العراقية.

Measurement of income smoothing and its effect on accounting conservatism: An empirical study of listed companies in the Iraqi Stock Exchange.

هدفت الدراسة إلى قياس تجانس الدخل وأثره على التحفظ المحاسبي في البورصة العراقية، ولتحقيق الأهداف استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم نموذج قياسي إحصائي، وجمعت البيانات من (40) شركة مدرجة في بورصة العراق وتم تحليل تقاريرها للسنوات (2013 – 2014م).

وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات التحفظ المحاسبي تعزى لتجانس الدخل المحاسبي، وتبين وجود علاقة ارتباطية قوية وإيجابية بين الدخل المحاسبي والتحفظ المحاسبي في البيانات المالية للشركات المدرجة في البورصة العراقية.

وأوصت الدراسة بأن تكون هناك خطوات نحو تنفيذ آليات حوكمة الشركات بهدف حماية مصالح جميع الأطراف، وتحسين تخصيص الموارد في تحليل النمو الاقتصادي من قبل صناعات القرار.

دراسة عرفة ومليجي (2016م) بعنوان: محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثره على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المسجلة في البورصة المصرية.

هدفت الدراسة إلى استكشاف العوامل التي ترتبط بوجود نظام الرقابة الداخلية ومدى انعكاس ذلك على التحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة في بورصة مصر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المحتوى، وتكونت عينة الدراسة من (118) شركة مسجلة في البورصة المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج جاء أهمها أن نظام الرقابة الداخلية في الشركات المسجلة في البورصة المصرية يتأثر بعدة محددات أهمها: زيادة نطاق وتعقد عمليات الشركة، والتغيير في الهيكل التنظيمي، وعمر الشركة، وانخفاض الموارد المخصصة للرقابة الداخلية،

وسرعة نمو الشركة، وانخفاض جودة لجان المراجعة، وتقديم المراجع للاستقالة، وتبين أن الشركات التي تم تحليل تقاريرها تتسم بنظام رقابة داخلية قوي، حيث بلغت الشركات التي تضمنت رأي نظيف (78) شركة بنسبة (66.10%) مقارنة بنحو (40) شركة ورد بشأنها تقرير متحفظ، وتبين وجود علاقة ارتباط سالبة بين ضعف الرقابة الداخلية ودرجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة تكيف سياسات الشركة في الأنظمة الرقابية مع متطلبات التحفظ المحاسبي.

دراسة (Sana'a, 2016) بعنوان: تأثير التحفظ المحاسبي على حجم شركات التأمين الأردنية.

The Effect of Accounting Conservatism on Financial Performance Indicators in the Jordanian Insurance Companies.

هدفت الدراسة إلى كشف تأثير التحفظ المحاسبي على حجم شركات التأمين الأردنية، من خلال قياس العائد على الأصول، والعائد على الأسهم، والقيم السوقية للسهم خلال الفترة (2007 - 2014)، وتمثلت عينة الدراسة ب(12) شركة تأمين أردنية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل الانحدار المتعدد.

فتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود مستوى جيد من التحفظ المحاسبي في الشركات الأردنية، وأنه يوجد أثر إيجابي للتحفظ المحاسبي على العائد على الأصول، وأثر إيجابي للتحفظ المحاسبي على الربح للسهم الواحد، وأثر إيجابي للتحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم.

وأوصت الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات حول تأثير التحفظ المحاسبي على حجم الشركة وقيمتها بالتطبيق على قطاعات أخرى غير التأمين، أو إجراء دراسات مقارنة بين قطاعات السوق المالي.

دراسة الطويل وشاهين (2016م) بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي المشروط في ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم في سوق أبو ظبي للأوراق المالية: دراسة على الشركات الخدمية.

تختبر هذه الدراسة تأثير التحفظ المحاسبي المشروط في ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم للشركات الخدمية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، وقد تم اختيار سوق أبو ظبي لعدم توفر البيانات اللازمة في سوق دمشق للأوراق المالية. اعتمدت هذه الدراسة على نموذج (Basu, 1997) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، وعلى نموذج السعر المطور في أدبيات ملائمة القيمة، وذلك باستخدام بيانات القوائم المالية الربعية والسنوية خلال الفترة الممتدة من عام 2006 إلى عام 2014.

وبينت نتائج الدراسة زيادة في ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيم الدفترية للأسهم في الشركات التي تطبق التحفظ المحاسبي، بالمقابل أظهرت النتائج انخفاض ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية بشكل كبير في الشركات التي لا تطبق التحفظ المحاسبي وعدم ملائمة القيم الدفترية لهذه الشركات. وتدل هذه النتائج على أهمية التحفظ المحاسبي في زيادة ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية مما يتعارض مع استبعاد التحفظ من الإطار المفاهيمي كخاصية غير مرغوبة.

وأوصت الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات حول الشركات المتحفظة وغير المتحفظة، وبيان الفروق بين سياساتها؛ لتعزيز قناعة صناع القرار بالتحفظ المحاسبي في حدود معايير واضحة، وبمعدلات مقبولة.

دراسة المشهداني وحميد (2014م) بعنوان: قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج (Basu)، وطبقت الدراسة على عينة بلغت (21) شركة، ولمدة ما بين (2007 - 2011م)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

فتوصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تمارس التحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي، وتبين وجود تباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية والتي شملت كل من المصارف والاستثمار والتأمين والصناعة والزراعة والسياحة الفنادق.

وأوصت الدراسة بتوعية مستخدمي القوائم المالية بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص حول آثار وانعكاسات السياسات المحاسبية المتحفظة.

دراسة حمدان (2011م) بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

هدفت الدراسة إلى تقديم دليل إضافي حول مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وإلقاء الضوء على أثرها في تحسين جودة التقارير المالية، ولتحقيق الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (50) شركة صناعية مساهمة عامة أردنية وأجريت الدراسة على الفترة (2001 - 2006).

فتوصلت الدراسة إلى مؤشرات مهمة حول انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، كما أنها وجدت علاقة دالة إحصائياً بين زيادة التحفظ المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية.

وأوصت الدراسة بتدريب المحاسبين والمهنيين على تطبيقات التحفظ المحاسبي، وإقامة ورش عمل لتشجيع ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

ثانياً: الدراسات الأجنبية.

دراسة (Leon, & Hendrawan, 2020) بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي في صناعة الأداء المالي في الشركات المسجلة في بورصة إندونيسيا.

Effect Of Accounting Conservatism In Financial Performance Industries In The Financial Sector Registered In Indonesia Stock Exchange

هدفت الدراسة إلى كشف أثر التحفظ المحاسبي وحجم الشركة على مؤشرات الأداء المالي والممثلة بالعائد على الأصول وريح السهم وسعر السهم السوقي في الشركات العاملة في القطاع المالي المدرجة في بورصة إندونيسيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأجريت الدراسة على (61) شركة مالية في بورصة إندونيسيا.

فتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج جاء أهمها أن التحفظ المحاسبي له تأثير كبير على ربحية السهم، وسعر الشركة السوقي، وتبين أن التحفظ المحاسبي له تأثير ضعيف على العائد على الأصول.

وأوصت الدراسة المستثمر بأن يستخدم معلومات هذه الدراسة كمرجع في فهم سياسات الشركات الإندونيسية، وأن يدرك مدى تأثير حجم الشركة وسياسات التحفظ في التقارير المالية على العائد على الاستثمار.

دراسة (Teymouri, & Sadeghi, 2020) بعنوان: التحقق من أثر خصائص الشركة على التحفظ المحاسبي وأثر التحفظ المحاسبي على الحوكمة المالية.

Investigating the Effect of Firm Characteristics on Accounting Conservatism and the Effect of Accounting Conservatism on Financial Governance.

هدفت الدراسة إلى التحقق من أثر خصائص الشركة على التحفظ المحاسبي، وقياس أثر التحفظ المحاسبي على الحوكمة المالية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأجريت

الدراسة على عينة مكونة من (137) شركة مدرجة في بورصة طهران، وتم تحليل بياناتها المالية خلال الفترة ما بين (2011 - 2016م).

أشارت نتائج تحليل الانحدار أن خصائص الشركة (نمو الشركة، نسب الربحية) لا تؤثر على التحفظ المحاسبي، ولم تؤثر خصائص حياة الشركة ومجلس إدارتها وهيكل الملكية على التحفظ المحاسبي، بينما تبين وجود أثر إيجابي للرافعة المالية على التحفظ المحاسبي، ولم يظهر أثر دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على الحوكمة.

وأوصت الدراسة بوضع معايير ولوائح واضحة لممارسة التحفظ المحاسبي، إضافة إلى فرض قوانين تلزم الشركات بالالتزام ببعض الخصائص في الشركة.

دراسة (Mohd, Farizal, & Zulkepli, 2020) بعنوان: التحفظ المحاسبي والأداء المالي: مسائلة الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في ماليزيا.

Accounting Conservatism and Financial Performance: Accountability of Shariah Compliant Companies in Malaysia.

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس التحفظ المحاسبي والأداء المالي لدى الشركات التي تتبع الشريعة الإسلامية في ماليزيا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع (144) ملاحظة من لشركات تتوافق مع الشريعة الإسلامية خلال الفترة لمالية ما بين (2012 - 2017م).

أشارت النتائج أن التحفظ المحاسبي سمة من سمات البيانات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في ماليزيا، وأن التحفظ المحاسبي له علاقة إيجابية بالأداء المالي.

وأوصت الدراسة باتباع نظرية الإشراف لتحسين السلوك الأخلاقي للشركات التي تطبق الشريعة الإسلامية، وحثها على ممارسة التحفظ المحاسبي.

دراسة (Isniawati, Rahmawati, & Gunardi, 2018) بعنوان: عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي: هل تغطية المحللين تخفف النتائج؟

Information asymmetry and accounting conservatism: Does analyst coverage moderate the results?

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير عدم تماثل البيانات على التحفظ المحاسبي الذي يشرف عليه تغطية المحللين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم قياس التحفظ المحاسبي من خلال صافي الأصول، وقياس عدم تماثل المعلومات من خلال انتشار العرض والطلب، ويتم حساب تغطية المحللين باستخدام وكيل يتبع المحلل، وتكونت عينة الدراسة من شركات الصناعة المدرجة في بورصة إندونيسيا، وجمعت البيانات للفترة (2010 - 2014م)، حيث جرى جمع (124) تقرير مالي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود ارتباط إيجابي بين عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي، وتبين أن هناك أدلة إضافية تبين أن مستوى تغطية المحللين يؤثر في العلاقة بين عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي، ويقلل المستوى العالي من تغطية المحللين من مستوى عدم تماثل المعلومات، ويقلل من مستوى التحفظ في البيانات والتقارير المالية.

وأوصت الدراسة بترشيد المحاسبين حول استخدامات التحفظ المحاسبي، وتحديد أبرز الظواهر والمبررات التي تدفع المحاسب لممارسة التحفظ المحاسبي.

دراسة (Zhong, & Li, 2017) بعنوان: التحفظ المحاسبي: مراجعة الأدبيات.

Accounting conservatism: A literature review.

هدفت الدراسة إلى فهم التحفظ المحاسبي، وشرح تطوره، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على الأسلوب المكتبي في الوصول إلى النتائج، وتقديم الاستنتاجات المناسبة في ضوء الوضع والظروف في أستراليا.

وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات جاء أهمها أنه لا غنى عن التحفظ المحاسبي، وتبين أن الأطراف المختلفة المرتبطة بالشركة تطالب بالتحفظ المحاسبي لتخفيف تكاليف الوكالة، واتضح أن هناك طرق مختلفة لممارسة وقياس التحفظ المحاسبي.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها اعتبار التحفظ المحاسبي من ضمن المعايير الملزمة للشركات في بورصة استراليا.

دراسة (Rebecca et. al, 2015) بعنوان: التحفظ وملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة في نيجيريا.

Conservatism and Value Relevance of Accounting Information in Quoted Firms in Nigeria.

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وملاءمة القيمة للشركات المدرجة في سوق نيجيريا للأوراق المالية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأجريت الدراسة على عينة مؤلفة من (180) شركة مدرجة بسوق نيجيريا، حيث طبقت ما بين عامي (2005 - 2010)، واعتمدت الدراسة على نموذج ربحية السهم كمتغير تابع، وأربعة متغيرات مستقلة ممثلة للتحفظ وهي نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية، والمستحقات غير التشغيلية والمتوسط المرجح للمستحقات السنوية والقيمة السوقية لصافي الأصول التشغيلية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين ربحية السهم ونسبة القيمة السوقية إلى الدفترية، والمتوسط المرجح للمستحقات السنوية، وتبين أيضاً وجود علاقة طردية بين ربحية السهم وكل من المستحقات غير التشغيلية والقيمة السوقية لصافي الأصول التشغيلية، وزيادة مستوى التحفظ يؤثر في ملاءمة القيمة للأرقام المحاسبية طردياً.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات جاء أبرزها أن تتبع الشركات سياسات متحفظة وأن تفصح عن مبرر التحفظ المحاسبي، إضافة إلى استخدام طريقة واحدة للتحفظ، وعدم الامتنال لعدة طرق، وذلك للحد من المغالاة في السياسات المتحفظة.

دراسة (Nozari, Moghaddam, & Nazemi, 2014) بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح والقيمة السوقية والعائد على الأسهم بالشركات المدرجة في بورصة طهران.

Accounting conservative Effect on Earning quality stock official value and stock yield in accepted firms in Tehran stock exchange

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح، والقيمة السوقية للأوراق المالية، والعائد على الأسهم في الشركات المدرجة ببورصة طهران، ولتحقيق أهداف الدراسة اختيرت عينة مكونة من (130) شركة وأجريت الدراسة على فترة (2006 - 2011)، واستخدم لقياس التحفظ نسبة المستحقات إلى قيمة الأسهم العادية، وإيجاد المستوى بالضرب في (-1)، وقياس جودة الأرباح اعتمدت الدراسة على نموذج جونز.

فتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه توجد علاقة مباشرة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، وأن إجراءات التحفظ المحاسبي في اعداد التقارير المالية تؤدي إلى الحد من فرص المديرين ودوافعهم لاستخدام الاستحقاقات.

وقدمت الدراسة عدة توصيات جاء أبرزها أن تقوم الجهات المسؤولة عن تنظيم أسواق المال والبورصة بوضع معايير للتحفظ المحاسبي، وعدم ترك التحفظ المحاسبي لإرادة الشركات ومجالسها الإدارية.

دراسة (Bijan & Mohammad, 2014) بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي على أفعال المستثمرين.

The effect of accounting conservatism at Investor behavior.

هدفت إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي جودة الأرباح على أفعال المستثمرين، وأخذت عينة مكونة من (160) شركة مدرجة في بورصة طهران، وأجريت الدراسة على الفترة (2007 - 2011)، واستخدمت الدراسة مقياس التحفظ بنسبة المستحقات إلى قيمة الأسهم العادية، ونموذج جونز لقياس جودة الأرباح.

وقد أظهرت النتائج أن هناك آليات رقابية للتحفظ المحاسبي، وتبين أن التحفظ المحاسبي يشكل عائق أمام دوافع المديرين ويزيد من الفائدة لمقدمي رؤوس الأموال.

وأوصت الدراسة باقتراح سياسات لتنظيم العلاقة بين مجالس الإدارة، ومقدمي رؤوس الأموال، وأن تبنى هذه العلاقة على أساس تبادل المنافع والمصالح والمعلومات.

دراسة (Poorzanani, & Mirzahedagatil, 2013) بعنوان: تأثير التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح على ردة فعل المستثمرين تجاه النقد.

The effect of accounting conservatism and earnings quality on investor reaction to cash holding level.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح على ردة فعل المستثمرين تجاه النقد، ولقياس الأثر أجريت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة الدراسة عبارة عن (160) شركة مدرجة في بورصة طوكيو وطبقت الدراسة والقياسات خلال الفترة (2005 - 2009)، كما واعتمدت الدراسة على نموذج المستحقات إلى قيمة الأسهم العادية، ونموذج جونز.

وأظهرت النتائج أن التحفظ المحاسبي يساعد في إظهار الشفافية أكثر للمعلومات، وبالتالي تزيد من جودة الأرباح، كما اتضح أن التحفظ المحاسبي له أثر على المساهمين وتحولات التغيرات في الأرصدة النقدية.

وأوصت الدراسة الشركات المدرجة في بورصة طوكيو إلى اعتماد سياسات متحفظة من أجل رفع مستوى الشفافية، وجودة المعلومات، وجودة الأرباح، وأن اتباع السياسات المتحفظة يجب أن يكون وفق مبررات واضحة.

دراسة (Manganaris et. al, 2011) بعنوان: التحفظ وملاءمة القيمة: أدلة من القطاع المالي الأوروبي.

Conservatism and Value Relevance: Evidence from the European Financial Sector.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي المشروط في ملاءمة قيمة الأرباح، وقياس التحفظ المحاسبي في مجموعة من دول القانون المدني ودول القانون العام، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأجريت الدراسة على عينة من الشركات المالية المدرجة في أسواق فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، واليونان، ولفترة تمتد ما بين (1999) إلى (2004)، واعتمدت الدراسة على نموذج (Basu, 1997) لقياس التحفظ المحاسبي، وعلى نموذج العائد لاختبار ملاءمة القيمة.

فتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التحفظ المحاسبي متوفر في دول القانون العام والمدني، واتضح أنه كلما زاد التحفظ المحاسبي ينخفض ملاءمة القيمة، وبشكل خاص في دول القانون العام.

وأوصت الدراسة بإجراء مزيد من دراسات المقارنة بين السياسات المتحفظة في بورصات وأسواق عالمية وبين قطاعات البورصة الواحدة.

التعقيب العام على الدراسات السابقة

يتضح من عرض الدراسات السابقة وجود تباين في طرق وأساليب قياس التحفظ المحاسبي، وجميع هذه القياسات أعطت نتائج متقاربة، ولقد تبين أن التحفظ المحاسبي ينعكس على قرارات المستثمر وسلوكه، وتبين أنها ترتبط بعدة متغيرات أهمها جودة الأرباح، والقيمة الدفترية والقيمة السوقية للأسهم، كما اتضح وجود ممارسات مختلفة من التحفظ المحاسبي في الشركات. وفيما يلي توضيح لأهم جوانب الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة بهدف بيان وتوضيح ما يميز الدراسة الحالية:-

أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:-

تتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث إنها تستهدف التحفظ المحاسبي والقيمة السوقية مثل دراسة (Manganaris et. al, 2011)، و (Rebecca et. al, 2015)، كما تتفق من حيث النموذج مع دراسة (الطويل وشاهين، 2016م)، و(الفضل، 2019م)، (Manganaris et. al, 2011)، وتتفق أيضاً من حيث المنهج وأسلوب التحليل الاحصائي مع كثير من الدراسات حيث تعتمد الدراسة على قياس ممارسات التحفظ المحاسبي ومن ثم إيجاد معادلات الانحدار باستخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد والمتدرج.

كما تتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (الأغا، 2019م)، ودراسة (المشهداني وحميد، 2014م) من حيث اعتمادها في قياس التحفظ المحاسبي على نموذج (Basu, 1997).

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:-

تختلف الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة بأنها تستخدم نموذج (Basu, 1997) مثل دراسة (حمدان، 2011م)، و(شهيدي وعبس، 2017م)، كما تختلف مع جميع الدراسات السابقة بأنها تستهدف بعض قطاعات بورصة فلسطين.

كما تختلف مع بعض الدراسات التي تناولت التحفظ المحاسبي بأنه متغير تابع مثل دراسة (Teymouri, & Sadeghi, 2020)، ودراسة (Isniawati, Rahmawati, & Gunardi, 2018)، ودراسة (Al-Taie, Flayyih, & Talab, 2017)، ودراسة (عرفة ومليجي، 2016م).

كما اختلفت مع دراسة (Zhong, & Li, 2017)؛ لأنها اعتمدت على الأسلوب المكتبي ومراجعة الدراسات والأدبيات السابقة.

ما يميز الدراسة الحالية:

تتميز الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في عدة جوانب أهمها أن القطاع الاقتصادي والمالي الفلسطيني يتعرض لظروف استثنائية وحالة من عدم التأكد التي تستوفي التحفظ المحاسبي، وتعزز تطبيقه، كما تتميز بأنها تستثني بعض القطاعات من القياس مثل البنوك وشركات التأمين، وتتميز بأنها تسعى للوقوف على الفروق والاختلاف في طبيعة التحفظ المحاسبي وممارساته بين قطاعات بورصة فلسطين القطاع الاستثماري وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة، بما يعزز الفهم لممارسات التحفظ المحاسبي وتأثير القطاع على تطبيقاته وقياسه.

الفصل الرابع المنهجية والإجراءات

الفصل الرابع: المنهجية والإجراءات

تسعى الدراسة الحالية إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الزمنية (2016 - 2020م)، وأثره على القيمة السوقية، وتناول هذا الفصل منهج الدراسة وأسلوبها، ومجتمع وعينة الدراسة، وطريقة جمع البيانات، إضافة إلى خطوات إجراء الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة.

أولاً: منهج الدراسة وأسلوبها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لمناسبته لأهداف الدراسة وخصائصها، حيث يعد المنهج الوصفي مظلة واسعة للبحوث والدراسات الإنسانية، ويقوم على أساس تناول الظاهرة محل الدراسة بالوصف والتفسير الدقيق كما هي في الواقع دون تدخل الباحثة في مجرياتها، والبحث عن كافة العوامل المؤثرة فيها، وجمع البيانات اللازمة حولها، بهدف تبويب هذه البيانات وتحليلها وصولاً لنتائج وتعميمات وعلاقات تفيد في علاج مشكلة الدراسة وإجابة أسئلتها والتوصل إلى توصيات مفيدة. أما بالنسبة لأسلوب جمع البيانات فاعتمدت الدراسة على التحليل المنطقي الكمي للتقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، خلال الفترة الزمنية (2016 - 2020م)، وإيجاد ممارسات التحفظ المحاسبي من خلال تطبيق نموذج (Basu, 1997)، وإيجاد القيمة السوقية للشركات بناءً على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة.

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة في بورصة فلسطين، ويبلغ عددها خلال عام (2020م) نحو (46) شركة؛ منها (9) قطاع خدمات، و(7) قطاع تأمين، و(7) قطاع بنوك، و(13) قطاع الصناعة، و(10) قطاع الاستثمار، وتم استثناء البنوك وشركات التأمين نظراً لطبيعة الدراسة وأهدافها، إضافة إلى تناول كثير من الدراسات المحلية للتحفظ المحاسبي في شركات التأمين والبنوك، ولم تحظ قطاعات الصناعة والاستثمار والخدمات بقدر كاف من الدراسات والبحوث في مجال التحفظ المحاسبي.

أما بالنسبة لعينة الدراسة فكانت عبارة عن جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين باستثناء البنوك وشركات التأمين، وتم استثناء بعض الشركات لعدم استيفائها للشروط المتعلقة بالدراسة الحالية، ويبلغ عدد الشركات التي استوفت الشروط ويمكن تحليل تقاريرها المالية نحو (29) شركة، ضمن ثلاث قطاعات اقتصادية في بورصة فلسطين: قطاع الصناعة، وقطاع الاستثمار، وقطاع الخدمات. وجدير بالذكر أنه تم استثناء شركة سند للاستثمار العقاري لأنها أدرجت بالسوق عام (2017م)، وهي بذلك لا تتوافق مع الفترة التي حددتها الباحثة لدراستها، كما تم استثناء دار الشفاء لصناعة الأدوية، والتي على الرغم أنها أدرجت بالسوق خلال العام (2013م)، إلا أن بياناتها المالية لم تستوف شروط الدراسة الحالية.

ويبين جدول رقم (1.4) عينة الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وتصنيفها مع بيان رمزها والسوق المنتمية إليه:

جدول (1.4): رمز الشركة والقطاع والسوق للشركات عينة الدراسة

اسم الشركة	الرمز	القطاع	السوق
العربية لصناعة الدهانات	APC	صناعة	الثانية
دواجن فلسطين	AZIZA	صناعة	الثانية
بيبرزيت للأدوية	BPC	صناعة	الأولى
القدس للمستحضرات الطبية	JPH	صناعة	الأولى
الوطنية لصناعة الكرتون	NCI	صناعة	الثانية
مصنع الزيوت النباتية	VOIC	صناعة	الثانية
سجاير القدس	JCC	صناعة	الثانية
فلسطين لصناعات اللدائن	LADAEN	صناعة	الثانية
مطاحن القمح الذهبي	GMC	صناعة	الأولى
بيت جالا لصناعة الأدوية	BJP	صناعة	الثانية
الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات	NAPCO	صناعة	الأولى
أبراج الوطنية	ABRAJ	خدمات	الثانية
الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	خدمات	الأولى
الفلسطينية للكهرباء	PEC	خدمات	الأولى
الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية واصل	WASSEL	خدمات	الثانية
المؤسسة العربية للفنادق	AHC	خدمات	الثانية
مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	خدمات	الثانية

مصابيف رام الله	RSR	خدمات	الثانية
موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	WATANIYA	خدمات	الثانية
بال عقار	PALAQAR	خدمات	الثانية
العربية الفلسطينية للاستثمار	APIC	استثمار	الأولى
فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	استثمار	الأولى
فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	استثمار	الثانية
الايمان للاستثمار والتنمية	IID	استثمار	الثانية
الاتحاد للإعمار والاستثمار	UCI	استثمار	الأولى
الفلسطينية للاستثمار والائتماء	PID	استثمار	الثانية
القدس للاستثمارات العقارية	JREI	استثمار	الثانية
المستثمرون العرب	ARAB	استثمار	الثانية
العقارية التجارية للاستثمار	AQARIYA	استثمار	الثانية

يبين جدول رقم (4. 1) أن عدد الشركات ضمن السوق الأولى (9) شركات، وضمن السوق الثانية (20) شركة.

كما يبين الجدول أن إجمالي الشركات (29) شركة، منها (9) شركات من قطاع الاستثمار، و(11) شركة من قطاع الصناعة، و(9) شركات من قطاع الخدمات.

ثالثاً: بورصة فلسطين النشأة والتطور.

مازال الوعي الاستثماري بالأوراق المالية في المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى المزيد من العمل الإعلامي والنشرات الدورية وورشات العمل والندوات وغيرها، لتوعية المجتمع المحلي بأهمية الاستثمارات في الأوراق المالية، وعلى ان يكون تواجد لشركات الوساطة في كافة المدن الفلسطينية، لتقوم بربط المستثمرين بالسوق المالي لشراء وبيع الأسهم التي تطرحها شركات المساهمة المدرجة في السوق، ويمكن لشركات الوساطة أن تقوم بدور محوري في نشر الوعي الاستثماري بين جمهور المجتمع المحلي، لما لذلك من أهمية كبرى في جذب صغار المستثمرين لشراء اسهم بمدخراتهم ومساهماتهم في تنمية القطاعات الاقتصادية، سواء الخدمات، الصناعة، البنوك، التأمين، وغيرها من الشركات المساهمة، مما يعود بالفائدة على تنمية المجتمع بأسره.

ونشأت سوق فلسطين للأوراق المالية لتلبي الحاجة لاستقطاب التمويل طويل الأجل للمشاريع الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية في فلسطين، وحشد المدخرات الفلسطينية في داخل وخارج البلاد.

ولهذه الغاية وفرت سوق فلسطين للأوراق المالية أنظمة الكترونية للتداول والرقابة وللتسوية وتحويل الأوراق المالية تكفل السرعة والدقة في إنجاز صفقات البيع والشراء، وسلامة التعامل بالأوراق المالية، وقامت السوق بوضع أسس للتداول وإيصال المعلومة تضمن العدالة والتساوي بين جميع المتعاملين بالأوراق المالية، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو حجم تعاملهم أو علاقتهم مع الشركات المدرجة، مما يوفر لجميع المستثمرين فرص متكافئة في الربح والمخاطرة.

وقد تأسست السوق بمبادرة من شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، والتي تشمل المساهم الأكبر في شركة سوق فلسطين للأوراق المالية، وبدأ التداول الفعلي في السوق بتاريخ 1997/2/18، وقد بدأت السوق بداية متواضعة ولكنها متنامية من حيث عدد الشركات المدرجة وعدد شركات الأوراق المالية الأعضاء، وحجم التداول، وقد زاد عدد الشركات المدرجة في السوق من بضع شركات في مطلع العام 1997، لتصل إلى 26 شركة في العام 2003، ومن المتوقع أن ينمو عددها بشكل مطرد مع إقرار حزمة من القوانين ذات الصلة بقطاع الأوراق المالية، ويبلغ عدد شركات الأوراق المالية الأعضاء في السوق ست شركات لها مكاتب وفروع في معظم المدن الفلسطينية، وتتداول معظم الشركات المدرجة بالدينار الأردني، في حين يتداول بعضها بالدولار الأمريكي، ويتم التداول حالياً على الأسهم العادية مع الإمكانية والجاهزية لتداول الأوراق المالية الأخرى مستقبلاً.

وفي عام 1999 احتلت سوق فلسطين للأوراق المالية المركز الأول بين البورصات العربية من حيث نمو مؤشرها، حيث نما مؤشر القدس بنسبة تقارب 53%، وكادت أن تحقق الإنجاز ذاته في العام الذي تلاه، لولا أن طغت الظروف العصيبة في الربع الأخير من عام 2000، وقد صمدت السوق في ظل تلك الظروف وواجهتها بعزيمة وحكمة واستمرت في العمل

تحت ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، مما عزز من خبرة ومكانة السوق وثقة المستثمرين بها (قديح، 2006م، ص 3).

وتسعى سوق فلسطين للأوراق المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها:

- 1- توفير أنظمة تداول ورقابة وتسوية وتحويل ونقل لملكية الأوراق المالية، تكفل السرعة والدقة في إنجاز صفقات البيع والشراء وسلامة التعامل بالأوراق المالية وتيسير اكتشاف الأسعار الحقيقية لها، من خلال تعزيز عوامل العرض والطلب.
- 2- القيام بوضع أسس للتداول وإيصال المعلومة لتضمن العدالة والتساوي بين جميع المتعاملين بالأوراق المالية، بغض النظر عن هويتهم أو حجم تعاملهم، مما يوفر لجميع المستثمرين فرص متكافئة في الربح والخسارة.
- 3- توفير أكبر قدر من الاستقرار في حركة الأسعار، بحيث يتم صعود وهبوط أسعار الأوراق المالية بشكل منتظم وتدرجي.
- 4- توفير انتشار واسع ودقيق للمعلومات المطلوبة وإيصالها بالسرعة اللازمة، وذلك ليتسنى للمستثمر اتخاذ القرار المناسب له.
- 5- حماية المستثمرين من كافة أشكال التلاعب والاحتيال.
- 6- تطوير خدمات وفعالية السوق، عن طريق أساليب وإجراءات جديدة للتعامل بالأوراق المالية، ومن خلال استقطاب المعلومات والابتكارات التقنية والخبرات في هذا المجال.

كما تخضع سوق فلسطين للأوراق المالية لرقابة وزارة المالية، وذلك بموجب الاتفاقية الموقعة بينهما، وقد تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون هيئة سوق رأس المال، وتمت المصادقة عليه من المجلس التشريعي الفلسطيني بالقراءة الثانية وحسب القانون، عند تطبيقه، فإن الهيئة هي الجهة الرقابية على السوق، بحيث تتولى العديد من النشاطات، مثل ترخيص الوسطاء وتنظيم عملية الإفصاح وحماية المستثمرين.

ويحق لكل شركة إدراج اسمها في سوق فلسطين للأوراق المالية، ضمن شروط معينة تضعها السوق كمقياس للإدراج. وأبرز شروط الإدراج ما يلي:

- 1- أن يكون مدفوعا (50%) على الأقل من رأسمال الشركة المكتتب به.

- 2- أن يكون رأسمال الشركة العامل كافٍ.
- 3- أن لا يقل رأسمال الشركة المكتتب به عن ما يعادل (750.000) دولار.
- 4- أن لا يقل عدد الأسهم المصدرة عن (100.000) سهم.
- 5- أن لا يقل عدد المساهمين العاملين في الشركة عن 100 مساهم.
- 6- أن لا تقل نسبة الأسهم القابلة للتداول والمملوكة من قبل المساهمين العاملين عن 25%.

اعتمدت سوق فلسطين للأوراق المالية في تموز من العام 1997، رقماً لقياس مستويات أسعار الأسهم وتحديد الاتجاه العام لها، عرف باسم مؤشر القدس، وهذا المؤشر مرجح بالقيمة السوقية للشركات ويقوم على احتساب التغير في أسعار اسهم الشركات الداخلة في احتسابه مرجحاً بالوزن النسبي لها، وتم في حينه اختيار عينة مكونة من عشر شركات مدرجة ونشطة موزعة على جميع القطاعات الاقتصادية المعروفة في السوق.

وقد اعتمدت أسعار إغلاق جلسة تداول 1997/7/7 كنقطة أساس، بحيث حددت قيمة الرقم الأساسي 100 نقطة، وقد كان اتجاه المؤشر صعودياً، منذ اعتماده خصوصاً في العام 1999، التي حقق فيها نمواً ملفتاً جعله يحتل المرتبة الأولى بين جميع المؤشرات العربية لأسواق المال، وقد استمر مؤشر القدس في النمو في العام 2000، الذي حقق فيه المؤشر أعلى قيمة في تاريخه بلغت 292.95 نقطة في 2000/4/12، إلى أن اصطدم بالظروف السياسية الصعبة التي واجهتها في الربع الأخير من العام، مما أدى إلى حدوث تراجع في نموه كان اقصاه في 2001/9/17، عندما بلغت قيمة المؤشر 141.95 نقطة.

ومع نهاية العام 2019، أغلق مؤشر القدس عند حاجز 526 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.6% عن إغلاقه في نهاية العام 2018، والبالغ 529.4 نقطة. بينما بلغت القيمة السوقية 3,757.5 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2019 لتتحقق ارتفاعاً نسبته 0.6% عن العام السابق، وقد بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 48 شركة في نهاية العام 2019، وخلال العام 2020 انخفضت فأصبحت (46)، حيث تم تجميد تداول شركتان.

رابعاً: متغيرات الدراسة وطرق قياسها.

تهتم الدراسة بمتغيري التحفظ المحاسبي، والقيم السوقية للشركات، حيث إن متغيرات الدراسة الحالية تنقسم إلى:

1- المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي.

2- المتغير التابع: القيمة السوقية للشركة.

3- المتغيرات الضابطة: تتمثل بالآتي:

أ- متغير القطاع الاقتصادي؛ وله ثلاث أنواع: قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، وقطاع الاستثمار.

ب- متغير السوق؛ وله مستويين: السوق الأولي، والسوق الثانية.

أما بالنسبة لطرق قياس متغيرات الدراسة، فإن الباحثة تتبنى في قياس التحفظ المحاسبي نموذج (Basu, 1997)، وتتبنى في قياس القيمة السوقية للشركة بناءً على الاسهم المتداولة خلال فترة زمنية محددة وسعر السهم السوقية.

قياس المتغير المستقل "التحفظ المحاسبي".

يعتبر نموذج (Basu, 1997) إنه كلما كان عدم التماثل في التوقيت أكبر كانت درجة التحفظ في الشركة أكبر، ويعد (Basu) أول من ربط عدم التماثل في توقيت الأرباح بالتحفظ المحاسبي، وتوصل إلى نموذج يقيس التحفظ المحاسبي بأسلوب غير تقليدي، ويتألف النموذج من عدة متغيرات تتمثل في ربحية السهم مقسومة على سعر السهم في بداية الفترة، وعلى عائد السهم، إضافة إلى متغير ضابط يتمثل بالقيمة 1 إذا كان العائد سالباً والقيمة 0 إذا كان العائد موجباً، معتبراً العائد مقياساً للأخبار الجيدة والسيئة. وفيما يلي توضيح لنموذج (Basu, 1997):

$$\frac{EPS_{it}}{P_{it}} = a_0 + a_1 DR_{it} + B_0 R_{it} + B_1 R_{it} \times DR_{it} + e_{it}$$

حيث إن:-

EPS_{it}	ربحية السهم للشركة (i) في السنة (t)
P_{it}	السعر الافتتاحي لسهم الشركة (i) في السنة (t)
R_{it}	العائد الربحي (i) في السنة (t)
DR_{it}	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان العائد سلبياً، والقيمة 0 إذا كان العائد موجب

بالنسبة للسعر الافتتاحي للسهم؛ حددته الباحثة من خلال سعر الإغلاق للسنة الماضية ورمزت له (t-1)؛ وذلك بهدف الحصول على نتائج أدق؛ علماً بأنه تم الأخذ بعين الاعتبار لآخر جلسة في بورصة فلسطين، في حال لم يكن هناك جلسة خلال يوم (31/ ديسمبر) من سنوات الدراسة (2016 - 2020م)، وذلك لضمان دقة البيانات.

قياس المتغير التابع "القيمة السوقية"

يعد سعر السهم السوقي أفضل مؤشرات قياس القيمة السوقية، لكن الباحثة اعتمدت في قياس القيمة السوقية من خلال مقارنتها بالقيمة الدفترية نظراً لطبيعة بيانات التحفظ المحاسبي، وسيتم قياس القيمة السوقية من خلال المعادلة التالية:-

$$\text{القيمة السوقية للشركة} = \text{القيمة السوقية} / \text{القيمة الدفترية}$$

خامساً: خطوات إجراء الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الباحثة مجموعة من الخطوات؛ وأهمها على النحو التالي:

- 1- تحديد الشركات التي تنطبق عليها شروط الدراسة، وتصنيفها إلى ثلاث قطاعات اقتصادية، وضمن مستويين من مستويات السوق الأولى والثانية.
- 2- تحديد الفترة الزمنية المراد تحليلها، وجمع البيانات اللازمة، حيث تم اختيار الفترة الزمنية ما بين (2016 - 2020م).
- 3- تطبيق نموذج التحفظ المحاسبي لكل شركة على حدة، وضمن الفترة الزمنية (2016 - 2020م)، واستخلاص المؤشرات المحاسبية لها.
- 4- تطبيق معادلة القيمة السوقية، وحساب القيمة السوقية لكل شركة ضمن الفترة الزمنية (2016 - 2020م).
- 5- تصنيف المؤشرات المحاسبية والمالية إلى القطاعات الثلاث، وإلى مستويي السوق الأولى والثانية.
- 6- تبويب البيانات، وإدخالها إلى برنامج رزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية.
- 7- تطبيق معادلات الانحدار الخطي البسيط، والمتعدد المتدرج، واللوجستي.
- 8- الحكم على فرضيات الدراسة من حيث القبول والرفض، والوصول إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات المناسبة.

سادساً: الأساليب والمعالجات الإحصائية.

قامت الباحثة بالاعتماد على برنامج ميكروسوفت اكسل (Microsoft Excel) في تفريغ البيانات واحتساب النسب والمعادلات سالفة الذكر، وتم استخدام برنامج رزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Science) (SPSS) (IBM - Version 22.0) في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وتم الاعتماد على طرق متعددة لاستخلاص النتائج أهمها ما يلي:-

1- إيجاد معاملات الارتباط والارتباط الجزئي بين المتغيرات (Correlation Coefficient)، و (Partial Correlation).

2- اختبار معامل (Collinearity Diagnostics).

3- اختبارات للفروق بين مجموعتين مستقلتين (Independent Samples T test): لكشف طبيعة الفروق بين مجموعتين تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

4- اختبار معاملات (Heteroskedasticity Test).

5- اختبار معاملات (Mean of Residual).

6- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVAs): للكشف عن الفروق بين ثلاث مجموعات فأكثر.

7- اختبار التوزيع الطبيعي بطريقة كولمجروف - سمرنوف (-1-Sample Kolmogorov-Smirnov).

8- تحليل الانحدار المتعدد بطريقة (Liner Regression) لإيجاد نموذج الانحدار.

سادساً: الصعوبات التي واجهت الباحثة

لا يخلو بحث علمي من صعوبات؛ لأن طبيعة وخصائص البحث العلمي تتعلق بمشكلات تواجه المجتمع ومؤسساته، ومن أهم الصعوبات والتحديات التي واجهت الباحثة ما يلي:

- 1- اختلاف وجهات النظر حول التحفظ المحاسبي؛ حيث اعتبره البعض ضرورة ملحة لمواجهة التحديات المعاصرة، واعتبره البعض الآخر سلبي ويعطي قيم غير دقيقة عن الشركات وقدراتها ومؤشراتها المالية والمحاسبية.
 - 2- تعدد نماذج قياس التحفظ المحاسبي؛ وعدم إعطاء هذه النماذج لقيم متقاربة؛ لذا بُذل جهد كبير في اختيار النموذج الأنسب لبورصة فلسطين.
 - 3- اختلاف عملات الشركات بين الدينار والدولار؛ مما استلزم توحيد عملة كل الشركات وتحويلها إلى الدولار لمنح البيانات والمؤشرات مصداقية أكبر.
 - 4- فترة تطبيق الدراسة جاءت بعد جائحة كورونا؛ وأغلقت بورصة فلسطين الإلكترونية فترة طويلة؛ مما جعل الدراسة تأخذ فترة طويلة.
 - 5- تبين وجود اختلاف في بعض البيانات والمؤشرات بين التي تم الحصول عليها من التقارير المالية للشركات، ومؤشرات وبيانات بورصة فلسطين؛ وتم الأخذ بتقارير وإحصاءات بورصة فلسطين عند الاختلاف بينها وبين تقارير الشركات.
- وتم تجاوز هذه الصعوبات والتحديات من خلال مشورة ذوي الاختصاص، إضافة إلى مشرف الدراسة، والذي كان خير موجه ومرشد، وتم الاستناد إليه في كافة الصعوبات؛ وكان لتوجيهاته وارشاداته الأثر في الوصول إلى النتائج الدقيقة.

الفصل الخامس

عرض النتائج ومناقشتها

الفصل الخامس: عرض النتائج ومناقشتها

تناول هذا الفصل عرضاً لأبرز النتائج، حيث تضمن على الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وتحليل البيانات، واعداد النماذج، كما تضمن اختبار الفرضيات، ونوقشت النتائج في ضوء الأدب المحاسبي والدراسات السابقة ذات العلاقة، كما جرى التحقق من اعتدالية منحني البيانات، وصلاحياتها.

أولاً: اختبارات صلاحية البيانات

تعتمد الدراسة على نموذج الانحدار الخطي العام (- General Linear Model GLM) الذي يتطلب مجموعة من الخصائص في البيانات، وأهمها أن تتبع توزيعاً طبيعياً، واختبار التداخل الخطي، والتحقق من ثبات تباين الخطأ العشوائي، وتعرض الباحثة صلاحية البيانات من خلال التالي:

1 - اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution T test):

يستخدم هذا الاختبار من أجل معرفة مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي، واستخدمت الباحثة اختبار كولمجروف سميرونوف حيث إن عدد القراءات التي تحصلت عليها الباحثة تساوي (29 شركة × 4 سنوات = 116 قراءة)، وبالتالي فإن هذا الاختبار يتناسب مع طبيعة وحجم البيانات التي جمعتها، والجدول رقم (1.5) يوضح النتائج:

جدول (1.5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

م.	البيان	الرمز	قيمة الاختبار
1	العائد على السهم	Xit	0.296
2	سعر الإغلاق	Pi, t-1	0.221
3	صافي الربح	Ri, t	0.189
4	المتغير الوهمي	DRi, t	0.503
5	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	BTM	0.180

** (Z) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.01) تساوي (2.58)

* (Z) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) تساوي (1.96)

يوضح الجدول (1.5) أن جميع قيم (Z) المحسوبة أقل من قيمة (Z) الجدولية، وعليه يمكن القول بأن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً، وعليه يجب استخدام الاختبارات المعلمية في هذه الدراسة.

2 - اختبار التداخل الخطي (Variance Inflation Factor):

يعد هذا الاختبار مؤشراً لقوة النموذج الخطي، حيث تعتمد قوة النموذج الخطي على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعمليات تقدير المعلومات، والحصول على المؤشرات، وتم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) لحساب معامل (Tolerance)، ومن ثم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor)، إذ تعد هذه المعاملات مقياس لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، ويبين جدول (2.5) النتائج:

جدول (2.5): اختبار التداخل الخطي لمتغيرات الدراسة

م.	البيان	الرمز	Tolerance	VIF
1	العائد على السهم	Xit	0.422	2.369
2	سعر الإغلاق	Pi, t-1	0.309	3.235
3	صافي الربح	Ri, t	0.593	1.688
4	المتغير الوهمي	DRi, t	0.728	1.374
5	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	BTM	0.703	1.422

يتضح من الجدول (2.5) أن قيمة (VIF) جاءت أقل من (10)، وهذا يدل على عدم وجود تداخل خطي، وهذا يمنح الباحثة ثقة بخلو نموذج الدراسة ونتائجها من مشكلات التداخل الخطي.

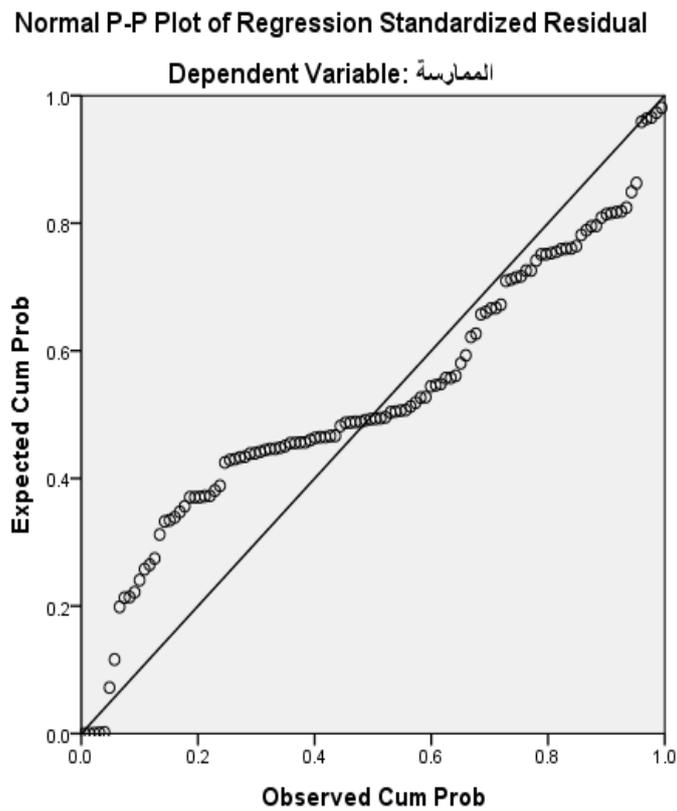
3 - اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test):

أحد الافتراضات والمعايير المهمة لنموذج الانحدار بالنسبة للدراسة الحالية وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) هو أن يكون تباين الأخطاء العشوائية ثابت بالإضافة إلى أن متوسطها يساوي الصفر، فإذا كان تباين الخطأ العشوائي غير ثابت يجب على الباحثة التغلب على هذه المشكلة من خلال عدة اختبارات منها (Brwusch - Pagan)، لكن تبين من

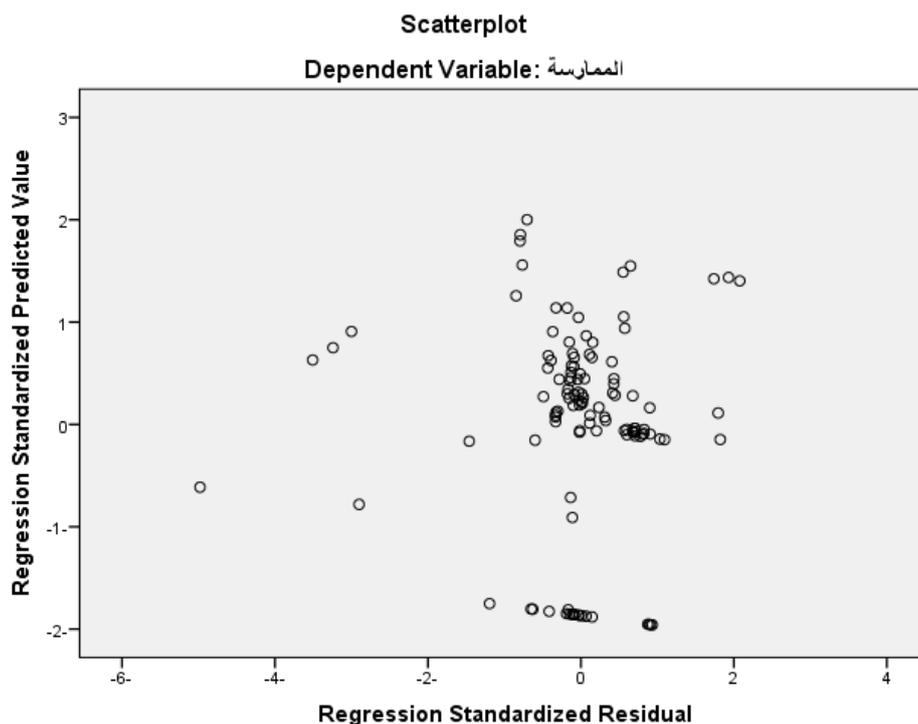
خلال النتائج أن قيمة (P-Value) أكبر من (0.05)، وهذا يدل على تجانس التباين؛ وأن الباحثة لن تواجه مشكلات في ثبات تباين الخطأ العشوائي.

4 - اختبار مساواة متوسط البواقي للصفر (Mean of Residual).

يمكن التعبير عن هذا الاختبار من خلال الحصول على (Curve) للمتغيرات، والتحقق من اقترابها من الصفر، ويمكن ملاحظة أن جميع نماذج الدراسة مختلفة وتتقارب من الصفر، حيث يوضح الشكل (1.5؛ و 2.5) أن النقاط موزعة بشكل غير متساوي حول الصفر، وهذا يعزز خلو نماذج الانحدار من مشاكل عدم تجانس الخطأ العشوائي:



شكل (1.5): منحنى متوسط البواقي



شكل (2.5): مساواة متوسط البواقي للصفر
ومن خلال عرض النتائج السابقة يمكن تحقيق الطمأنينة تجاه البيانات التي تم جمعها،
وصلاحية هذه البيانات للحصول على نموذج ذات ثقة.

ثانياً: الاحصاء الوصفي للمتغيرات

قامت الباحثة باستخدام اختبارات وصفية مناسبة لوصف متغيرات الدراسة مثل الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول التالي يبين النتائج:

جدول (3.5): الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

م.	البيان	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	العائد على السهم	0.00	1.47	0.164	0.306
2	سعر الإغلاق	0.28	14.40	2.187	2.490
3	صافي الربح	0.00	0.57	0.128	0.150
4	المتغير الوهمي	0	1	0.828	0.379
5	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	0.31	4.01	1.192	0.769

يتضح من الجدول (5. 3) أن الوسط الحسابي للعائد على سهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين جاء (0.164)، وتبين أن متوسط أسعار الإغلاق (2.187)، ومتوسط صافي الربح (0.128)، ومتوسط المتغير الوهمي (0.828)، ومتوسط نسب القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (1.192).

ثالثاً: قياس مستوى التحفظ المحاسبي

اعتمدت الدراسة على نموذج (Basu, 1997)، والذي بدوره يعتمد على الانحدار العكسي، أو عدم التماثل بين طرفي المعادلة، وتعتمد المعادلة ذاتها على (R_i, t, DRI, t) ، ووجود مستوى مناسب من التحفظ يعني أن يظهر المتغير دالاً إحصائياً في نموذج (Basu)، أما في حالة ظهوره على أنه غير دال إحصائياً فإنه لا يوجد تحفظ محاسبي، والجدول التالي توضح النتائج:

جدول (5. 4): التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (Basu)

م.	النموذج	الرمز	قيمة B	قيمة t	قيمة Sig.
1	الثابت		0.003	0.179	0.858
2	العائد السوقي	Ri, t	0.286	9.834	0.000
3	المتغير الوهمي	DRi, t	0.294	3.892	0.000
4	العائد السوقي - المتغير الوهمي	Ri, Dri, t	0.242	3.743	0.000
	قيمة اختبار F	36.05			
	قيمة R ²	0.491			

يتضح من الجدول أن قيمة الاحتمال جاءت أقل من مستوى الدلالة (0.05) لكافة المتغيرات، ويتضح أن قيمة معامل التحديد (0.491)، وجاءت قيمة (F) (36.05)، وهذا يدل على أن هناك ممارسة للتحفظ المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ولعل هذا يرجع إلى عدة عوامل أهمها أن الظروف الاقتصادية والبيئية تحمل حالات من عدم التأكد، إضافة إلى حرص الشركات على عدم خداع المستثمرين، وحرصها أيضاً على اتباع تعليمات بورصة فلسطين، والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وهي التحفظ المحاسبي في حالات عدم التأكد.

وهذه النتائج تتفق إلى حد ما مع نتائج دراسة (Mohd, Farizal, & Zulkepli, 2020)، (المشهداني وحמיד، 2014م)، كما اتفقت مع نتائج دراسة (حمد والمومني، 2018م)، واتفقت أيضاً مع نتائج دراسة (عبد الزهره، 2017م)، بينما تختلف مع نتائج دراسة (الأغا، 2019م) وعلى الرغم أن دراسته طبقت في بورصة فلسطين للأوراق المالية إلا أن اختلاف السنوات كان سبباً في اختلاف بعض مؤشرات التحفظ المحاسبي، ومستوى تطبيقه.

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى اعتمدت الباحثة على الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للشركات، والجدول التالي يبين النموذج:

جدول (5.5): نموذج انحدار التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية لكافة الشركات

النموذج	قيمة B	قيمة t	قيمة Sig.
الثابت	1.503	10.125	0.000
التحفظ المحاسبي	-0.304	-2.374	0.019
قيمة اختبار F	5.637		
قيمة R ²	0.047		

يبين جدول (5.5) أن قيم الاحتمال جاءت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على وجود أثر للتحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ويتضح أن معامل التحديد (0.047)، بمعنى أن التحفظ المحاسبي يفسر ما نسبته (4.70%) فقط من التغير في القيمة السوقية، وجاء الأثر سالباً. ويمكن قبول الفرض السابق: يوجد أثر دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وتبين وجود أثر للتحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة السوقية؛ لأنه زيادة التحفظ المحاسبي عن الحدود المتعارف عليها، وفي إطار غير مبرر يجعل

المستثمر غير مطمئن على التقارير والنتائج التي توردها الشركات، ويبيدي تحفظاً تجاه عمليات الاستثمار، لذا تنخفض القيمة السوقية للشركات.

كذلك يمكن تفسير النتائج الواردة في الجدول من خلال أن ممارسة التحفظ المحاسبي تكون في ظروف وحالات عدم التأكد، وغالباً ما تكون هذه الحالات والظروف سيئة بالنسبة للقيمة السوقية، لذا ظهرت علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي والقيمة السوقية.

وترى الباحثة أن القيمة السوقية ترتبط بسعر السهم السوقي، والتحفظ المحاسبي وفق نموذج (Basu, 1997)؛ يعتمد على ربحية السهم، وهامش الربحية، وسعر السهم بداية الفترة المالية، وبالتالي فإن هناك تداخل بين حساب التحفظ المحاسبي وفقاً لهذا النموذج والقيمة السوقية، وهذا انعكس على العلاقة بينهما، وكان هناك أثر دال إحصائياً.

واتفقت النتائج الواردة في الجدول مع نتائج دراسة (Leon, & Hendrawan, 2020). لكنها اختلفت هذه النتائج مع نتائج دراسة (Mohd, Farizal, & Zulkepli, 2020)، ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف إلى أن هذه الدراسة أجريت على شركات تعمل وفق الشريعة الإسلامية، بينما الدراسة الحالية طبقت على شركات مساهمة، ولم يتم النظر إلى تطبيقها للشريعة الإسلامية.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:-

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع الصناعة المدرجة في بورصة فلسطين.

من أجل اختبار الفرضية الفرعية السابقة استخدمت الباحثة اختبار تحليل الانحدار الخطي لشركات القطاع الصناعي فقط، والجدول (6.5) يوضح المعالم:

جدول (5. 6): نموذج انحدار التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية لشركات قطاع الصناعة

النموذج	قيمة B	قيمة t	قيمة Sig.
الثابت	1.586	5.387	0.000
التحفظ المحاسبي	-0.251	1.002	0.322
قيمة اختبار F	1.003		
قيمة R ²	0.021		

يبين جدول (5. 6) أن نموذج الانحدار غير دال إحصائياً، حيث كانت قيمة الاحتمال للثابت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، بينما كانت قيمة الاحتمال للتحفظ المحاسبي أكبر من (0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية التي تنص على: لا يوجد أثر دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع الصناعة المدرجة في بورصة فلسطين.

وتعتقد الباحثة أنه كلما انخفض عدد الشركات فإن متطلبات الدلالة الإحصائية تزيد، ومن خلال الجدول يتضح أن قيمة اختبار (F) كانت (1.003)، وبلغ معامل التحديد (0.021)، أي أن التغيير في التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية للشركات الصناعية يؤثر بنسبة ضعيفة في القيمة السوقية لها.

وترى الباحثة أن قطاع الصناعة يتأثر بظروف تتعلق بالمواد الخام، وخصائص الصناعة ذاتها، وقدرة القطاع الصناعي على تلبية حاجات السوق المحلي، وبالتالي يكون التحفظ المحاسبي في قطاع الصناعة ذات خصائص تختلف عن قطاعات السوق الأخرى. وهذا يتفق مع رأي (Zhong, & Li, 2017) حيث قدما مراجعة نظرية للتحفظ المحاسبي، وتبين أن التحفظ المحاسبي يختلف من حيث التأثير بين القطاعات الاقتصادية على الأداء المالي للشركات، وقيمتها السوقية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

من أجل اختبار الفرضية الفرعية السابقة استخدمت الباحثة اختبار تحليل الانحدار الخطي لشركات قطاع الاستثمار فقط، والجدول (7.5) يبين نموذج الانحدار:

جدول (7.5): نموذج انحدار التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية لشركات قطاع الاستثمار

النموذج	قيمة B	قيمة t	قيمة Sig.
الثابت	1.175	6.135	0.000
التحفظ المحاسبي	-0.166	-0.952	0.349
قيمة اختبار F	0.907		
قيمة R ²	0.029		

يتضح من جدول (7.5) أن قيمة الاحتمال للمقدار الثابت جاءت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وأن قيمة الاحتمال للتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية لشركات قطاع الاستثمار جاءت أكبر من مستوى الدلالة (0.05)؛ وبالتالي يتم رفض الفرضية التي تنص على: لا يوجد أثر دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتضح من الجدول أن قيمة (F) جاءت غير دالة إحصائياً وبلغت (0.907)، وبلغ معامل التحديد (0.029)، وهذا يدل على أن التغير في التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية الصادرة عن شركات قطاع الاستثمار لا يفسر نسبة كبيرة من التغير في القيمة السوقية لها خلال سنوات الدراسة (2016 – 2020م).

وتفسر الباحثة هذه النتائج في ضوء أن طبيعة القطاع الاستثماري في فلسطين له خصائص تجعله يتحفظ محاسبياً في ضوء مبررات ومعطيات، والاستثمار في شركات قطاع الاستثمار وشراء وبيع أسهمها يعتمد على خصائص تتعلق بالبيئة الاستثمارية والأنشطة التي تقوم بها شركات هذا القطاع، وأن القيمة السوقية تتأثر بعوامل أخرى أكثر من التحفظ المحاسبي؛ منها حجم التداول، وقدرة قطاع الاستثمار على الإيفاء بالتزاماته.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول (5. 8): نموذج انحدار التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية لشركات قطاع الخدمات

النموذج	قيمة B	قيمة t	قيمة Sig.
الثابت	1.708	6.256	0.000
التحفظ المحاسبي	-0.515	-2.253	0.031
قيمة اختبار F	5.077		
قيمة R ²	0.130		

يبين جدول (5. 8) أن قيمة الاحتمال للمقدار الثابت في نموذج الانحدار جاءت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وكانت قيمة الاحتمال لمتغير التحفظ المحاسبي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي فإن نموذج الانحدار دال إحصائياً، ويتضح أن قيمة اختبار (F) بلغت (5.077)، كذلك يتضح أن قيمة معامل التحديد (0.130)، وهذا يدل على أن التغير في التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لشركات قطاع الخدمات يفسر ما نسبته (13.70%) من القيمة السوقية للشركات، وبالتالي يتم قبول الفرضية التي تنص على: يوجد أثر دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين.

وتفسر الباحثة هذه النتائج في ضوء أن أكثر الشركات تداولاً في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة (2016 - 2020م) كانت شركات الخدمات؛ وهي من الشركات الرائدة والكبرى في بورصة فلسطين، ويبدو أن حرصها على الأخذ بمبادئ الحيطة والحذر والتحفظ المحاسبي أثر في نشاط أسهما في البورصة وقيمتها السوقية، وبالتالي كان هناك أثر للتحفظ المحاسبي على القيمة السوقية لشركات قطاع الخدمات.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط ممارسات التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير القطاع (صناعة، خدمات، استثمار).

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثانية استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث مجموعات فأكثر (One Way ANOVAs)، والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول (5. 9): اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف متغير القطاع

البيان	مصدر التباين	مجموع المتوسطات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة (Sig.)
التحفظ المحاسبي للشركات	بين المجموعات	0.467	2	0.233	0.768	0.467
	داخل المجموعات	34.341	113	0.304		
	الإجمالي	34.808	115			

يتضح من الجدول أن قيمة الاحتمال جاءت أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أنه لا توجد فروق في مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه الشركات. ولعل ذلك يرجع إلى عدة عوامل أهمها وجود لوائح وأنظمة ومعايير محاسبية تفرضها سوق فلسطين للأوراق المالية عند اعداد التقارير لكافة الشركات المدرجة.

ومن خلال الجدول يتم رفض الفرضية التي تنص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط ممارسات التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير القطاع (صناعة، خدمات، استثمار).

وترى الباحثة بأن بورصة فلسطين تضع معايير ولوائح تنظم تقارير الشركات المدرجة، ومن بين هذه القوانين واللوائح تلك المتعلقة بتطبيق معايير الحيطة والحذر والتحفظ المحاسبي؛ وذلك حفاظاً على موثوقية التقارير وشفافية الإفصاح المحاسبي لهذه الشركات، وجاء التزام الشركات بهذه التعليمات ذات تأثير في تطبيقها للتحفظ المحاسبي، ولم تظهر فروق جوهرية بين التزامها بالتحفظ المحاسبي والسياسات المتبعة لأجل ذلك.

وتختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة (المشهداني وحميد، 2014م) والتي أشارت إلى وجود تباين بين قطاعات السوق في تطبيق التحفظ المحاسبي؛ ولعل ذلك يرجع إلى تعدد القطاعات التي طبقت عليها دراسة (المشهداني وحميد، 2014م)، والتي شملت قطاعات مثل السياحة والفندقة، والبنوك، وشركات التأمين وغيرها.

الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط ممارسات التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير السوق (الأولى، الثانية).

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة قامت الباحثة باستخدام اختبار (Independent Samples T test)؛ وذلك لإيجاد الفروق في مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف السوق، والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول (5. 10): اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف متغير القطاع

البيان	المجموعات	الشركات	القراءات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	قيمة (Sig.)
التحفظ المحاسبي للشركات	السوق الأولى	9	36	1.235	0.244	2.869	0.005
	السوق الثانية	20	80	0.9276	0.62		

يتضح من الجدول (5. 10) أن قيمة الاحتمال (0.05)، وجاءت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية عند درجات حرية (114)، وهذا يدل على وجود فروق بين الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي تعزى للسوق، ويتضح أن مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي لشركات السوق الأولى (1.235)، ولشركات السوق الثانية (0.9276)، وهذا يدل على أن شركات السوق الثانية أكثر تحفظاً من شركات السوق الأولى، لأن المتوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي بالنسبة لشركات السوق الثانية جاء أقل من الواحد الصحيح، بينما كان لشركات السوق الأولى أعلى من الواحد الصحيح.

ومن خلال الجدول يتم قبول الفرضية التي تنص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط ممارسات التحفظ المحاسبي على القوائم المالية

لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير السوق (الأولى، الثانية)، وجاءت تلك الفروق لصالح شركات السوق الثانية فهي الأكثر تحفظاً محاسبياً من شركات السوق الأولى.

ومن خلال اطلاع الباحثة على تصنيف الشركات المدرجة في بورصة فلسطين إلى السوق الأولى والثانية، وجدت أن شركات السوق الأولى الأكثر تداولاً وبالتالي تتغير لتغيرات في سعر السهم بشكل متواصل، وهذا انعكس على سياساتها في التحفظ المحاسبي؛ لأن النموذج المستخدم أساساً يعتمد على سعر الإغلاق والعائد على الأسهم، وبالتالي فإن حجم التغيرات بين السوق الأولى والثانية واسع من حيث طبيعة التداول وسعر الأسهم، وجاءت سياسات السوق الثانية أكثر تحفظاً. لأن متوسط التحفظ كان أدنى من الواحد الصحيح.

خامساً: نتائج الدراسة

من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- أظهرت نتائج الاحصاء الوصفي للمتغيرات أن الوسط الحسابي للعائد على سهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين جاء (0.164)، وتبين أن متوسط أسعار الإغلاق (2.187)، ومتوسط صافي الربح (0.128)، ومتوسط المتغير الوهمي (0.828)، ومتوسط نسب القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (1.192).
- 2- أظهرت نتائج اختبار نموذج (Basu, 1997) أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تمارس سياسات للتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.
- 3- يوجد تأثير دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- 4- لا يوجد تأثير دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع الصناعة المدرجة في بورصة فلسطين.
- 5- لا يوجد تأثير للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.
- 6- يوجد تأثير دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين.

7- أظهرت نتائج اختبار الفروق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في متوسط ممارسات التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير القطاع (صناعة، خدمات، استثمار).

8- أشارت النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في متوسط ممارسات التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير السوق (الأولى، الثانية)، حيث كانت شركات السوق الثانية أكثر تحفظاً محاسبياً من شركات السوق الثانية.

سادساً: توصيات الدراسة

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، تم التوصل إلى التوصيات التالية:

- 1- تشجيع الشركات على ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي في ظروف عدم التأكد، لضمان دقة التقارير المالية.
- 2- وضع حد للممارسات المتفائلة أو المتشائمة دون مبررات واقعية.
- 3- تدريب المحاسبين على سبل اعتماد أساليب تحفظ محاسبي وفق مبررات واقعية.
- 4- اللجوء إلى سياسات تحفظ محاسبي تتناسب مع الظروف الاقتصادية والبيئة الاستثمارية، وقدرات الشركة وطبيعة عملها.
- 5- ضرورة الإفصاح عن سياسات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وذكر مبررات اللجوء إليها.
- 6- اعتماد التحفظ المحاسبي في استبعاد حالات عدم التأكد فقط؛ لأن ذلك يعطي مؤشراً جيداً عن الأرباح المستقبلية.
- 7- اعتماد التحفظ المحاسبي في الحد من الفرص الانتهازية للمكافآت الإدارية الناجمة عن تضخم الأرباح.
- 8- تكوين لجنة من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية ونقابة المحاسبين وديوان الرقابة الإدارية والمالية لدراسة الأساليب الأكثر أهمية والتي يمكن اللجوء إليها في تطبيق التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

سابعاً: المقترحات والبحوث المستقبلية

في ضوء نتائج الدراسة، فإنها تقترح الدراسات المستقبلية التالية:

- 1- إجراء مزيد من الدراسات حول سياسات التحفظ المحاسبي على القوائم المالية وأثرها على القيمة السوقية باعتماد نماذج قياس أخرى غير نموذج (Basu, 1997).
- 2- إجراء دراسات حول أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية على حجم التداول لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- 3- إجراء دراسات حول التحفظ المحاسبي في ضوء متطلبات حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية.

أبو حميدة، أشرف محمد. (2017م). أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر بغزة.

أبو هديب، سلمان خالد. (2018م). أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط بعمان.

الأغا، أحمد سلام. (2019م). العلاقة بين التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية بغزة.

اقبال، عمر والقضاة، مأمون. (2014م). أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية. 28(4)، 895 - 920.

بورصة فلسطين. (2020م). الموقع الإلكتروني: (<https://www.pex.ps>).

ججوح، محمد ماجد. (2017م). أثر الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة.

حمد، أمينة خميس والمومني، محمد عبدالله. (2018م). أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال - الجامعة الأردنية. 14(1)، 81 - 107.

حمدان، علام موسى. (2011م). أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في تحسين التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية. مجلة دراسات العلوم الإدارية. 38(2): 1 - 36.

خليل، عبد الرحمن عادل والعزاني، محمد قاسم. (2017م). التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح: دراسة ميدانية. مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين، (26)، 363 - 380.

سعودي، سامح محمد. (2016م). أثر خصائص جودة لجان المراجعة على تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دراسة تطبيقية. مجلة المحاسبة والمراجعة. (2)، 43 - 86.

شهيد، رزان وعبس، فاطمة. (2017م). قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. (2)42: 133 - 142.

الطويل، ليلى وشاهين، سوسن. (2016م). أثر التحفظ المحاسبي المشروط في ملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم في سوق أبو ظبي للأوراق المالية: دراسة على الشركات الخدمية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. (5)38: 157 - 171.

عبد الزهره، كرار سليم. (2017م). ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. (3)14: 374 - 404.

عبدالمجيد، حميدة. (2013م). قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية. مجلة المحاسبة والمراجعة. (1): 139 - 174.

عرفة، نصر طه ومليجي، مجدي مليجي. (2016م). محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثره على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المسجلة في البورصة المصرية. مجلة الإدارة العامة: معهد الإدارة العامة، (2)56، 360 - 425.

علي، ماهر ناجي وشاكر، أمير صاحب. (2017م). أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية- جامعة واسط. (25): 228 - 253.

الفضل، مؤيد محمد. (2019م). العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية في ضوء الملكية الإدارية: دراسة حالة الاردن. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. 5(2): 199 - 241.

قديح، وائل. (2006م). تطور سوق فلسطين للأوراق المالية، تقرير متوفر على الرابط الإلكتروني: (<https://www.oppc.pna.net/mag/mag15-16/p9-15-16.htm>)، تاريخ الاسترداد: 30/ ديسمبر / 2020م.

الغزال، إسماعيل وبن يدير، فارس وقزال، أحلام. (2018م). دراسة حول العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي وممارسات تمهيد الدخل في شركات المساهمة الجزائرية.

محمد، أمينة والمومني، محمد عبدالله. (2018م). أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط النفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. 14(1)، 73 - 101.

المشهداني، بشرى نجم وخلييل، أنمار محسن. (2014م). قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية - جامعة بغداد. 20(78)، 359 - 392.

الموسوي، حسين جليل. (2016م). تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، العراق.

النجار، جميل حسن. (2014م). قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم. البلقاء للبحوث والدراسات. 17(2)، 177 - 224.

يوسف، علي. (2012م). أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. 28(1)، 235 - 264.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية.

- Al-Taie, B. F. K., Flayyih, H. H., & Talab, H. R. (2017). Measurement of income smoothing and its effect on accounting conservatism: An empirical study of listed companies in the Iraqi Stock Exchange. *International Journal of Economic Perspectives*, 11(3), 1058-1069.
- Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earnings quality in UK private firms: comparative loss recognition timeliness. *Journal of accounting and economics*, 39(1), 83-128.
- Ball, R., Robin, A., & Sadka, G. (2008). Is financial reporting shaped by equity markets or by debt markets? An international study of timeliness and conservatism. *Review of accounting studies*, 13(2-3), 168-205.
- Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings¹. *Journal of accounting and economics*, 24(1), 3-37.
- Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2000). Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity. *Journal of accounting research*, 38(1), 127-148.
- Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2005). Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of accounting studies*, 10(2-3), 269-309.
- Gassen, J., Uwe Fülbier, R., & Sellhorn, T. (2006). International differences in conditional conservatism—the role of unconditional conservatism and income smoothing. *European Accounting Review*, 15(4), 527-564.
- Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?. *Journal of accounting and economics*, 29(3), 287-320.
- Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become

more conservative?. *Journal of accounting and economics*, 29(3), 287-320.

Hamdan, A. M. M., Abzakh, M. H., & Al-Ataibi, M. H. (2011). Factors influencing the level of accounting conservatism in the financial statements. *International Business Research*, 4(3), 145.

Hsieh, C. C., Ma, Z., & Novoselov, K. E. (2019). Accounting conservatism, business strategy, and ambiguity. *Accounting, Organizations and Society*, 74, 41-55.

Isniawati, A., Rahmawati, R., & Gunardi, A. (2018). Information asymmetry and accounting conservatism: Does analyst coverage moderate the results?. *Journal of International Studies*, 11(3). 176 – 190.

Khalilov, A., & Garcia Osma, B. (2019). Accounting Conservatism and the Profitability of Corporate Insiders. *Available at SSRN 3362468*.

Khurana, I. K., & Wang, W. (2019). International Mergers and Acquisitions Laws, the Market for Corporate Control, and Accounting Conservatism. *Journal of Accounting Research*, 57(1), 241-290.

Kieso, D, et al .(2010). *Intermediate Accounting*. 13th ed., U.S.A: John Wiley and Sons Inc.

Kwak, Y. M., & Ji, S. H. (2019). A Study on the Accounting Conservatism of Win-Win Growth Corporate. *Management & Information Systems Review*, 38(1), 155-168.

Leon, F. M., & Hendrawan, S. (2020). Effect Of Accounting Conservatism In Financial Performance Industries In The Financial Sector Registered In Indonesia Stock Exchange. *Indonesian Management and Accounting Research*, 16(1), 71-90.

Manganaris, P. Floropoulos, J. & Smaragdi, I. (2011) Conservatism and Value Relevance: Evidence from the European Financial Sector. *American Journal of Economics and Business Administration*. 3(2), 254-264.

- Mohd, N., Farizal, N., & Zulkepli, N. S. (2020). Accounting Conservatism and Financial Performance: Accountability of Shariah Compliant Companies in Malaysia. *Humanities*, 8(3), 280-297.
- Nasr, M.A. and Ntim, C.G. (2018). Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Egypt. *Corporate Governance*, 18(3), 386-407.
- Nozari, S., Moghaddam, A., & Nazemi, A. (2014). Accounting conservative Effect on Earning quality stock official value and stock yield in accepted firms in Tehran stock exchange. *International journal of current life sciences*, 4(7), 3334-3338.
- Penman, S. H., & Zhang, X. J. (2002). Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. *The accounting review*, 77(2), 237-264.
- Poorzanani, Z., & Mirzahedagatil, L. (2013). The effect of accounting conservatism and earnings quality on investor reaction to cash holding level. *Technical Journal of Engineering and Applied Sciences*, 3(19), p2493-2497.
- Rebecca, L.; Felix, U. and Onyeisi, O. (2015). Conservatism and Value Relevance of Accounting Information in Quoted Firms in Nigeria. *International Journal of Finance and Accounting*. 4(1), 2015,24-39.
- Sana'a, N. M. (2016). The Effect of Accounting Conservatism on Financial Performance Indicators in the Jordanian Insurance Companies. *Journal of Internet Banking and Commerce*, 21(1), 1.
- Shroff, P. K., Venkataraman, R., & Zhang, S. (2013). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings: An event-based approach. *Contemporary Accounting Research*, 30(1), 215-241.
- Teymouri, M. R., & Sadeghi, M. (2020). Investigating the Effect of Firm Characteristics on Accounting Conservatism and the Effect of Accounting Conservatism on Financial Governance. *Archives of Pharmacy Practice*, 11(S1), 124 – 133.
- Zhang, J. (2008). The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers. *Journal of accounting and economics*, 45(1), 27-54.

Zhang, J. (2017). *conservatism and Asymmeertric Timeliness of loss Reserve management in property liability Insurance Industry department of Risk, insurance, and healthcare Management Fox. School of Business temple University.*

Zhong, Y., & Li, W. (2017). Accounting conservatism: A literature review. *Australian Accounting Review*, 27(2), 195-213.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1): البيانات والمؤشرات المحاسبية للتحفظ المحاسبي

القرائة	السوق	القطاع	الشركة	الرمز	السنوات	العائد على السهم	السعر الافتتاحي	صافي ربح السهم	المتغير الوهمي
1	الأولى	الخدمات	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	2016	0.48	4.98	0.25	1
2	الأولى	الخدمات	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	2017	0.41	4.58	0.21	1
3	الأولى	الخدمات	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	2018	0.4	4.32	0.21	1
4	الأولى	الخدمات	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	2019	0.35	4.47	0.19	1
5	الثانية	الخدمات	أوريدو	OOREDOO	2016	0	0.87	0.02	1
6	الثانية	الخدمات	أوريدو	OOREDOO	2017	-0.01	1.04	-0.03	0
7	الثانية	الخدمات	أوريدو	OOREDOO	2018	0	0.82	-0.01	0
8	الثانية	الخدمات	أوريدو	OOREDOO	2019	0	1.03	-0.01	0
9	الأولى	الخدمات	الفلسطينية للكهرباء	PEC	2016	0.24	1.35	0.57	1
10	الأولى	الخدمات	الفلسطينية للكهرباء	PEC	2017	0.11	1.3	0.27	1
11	الأولى	الخدمات	الفلسطينية للكهرباء	PEC	2018	0.15	1.36	0.37	1
12	الأولى	الخدمات	الفلسطينية للكهرباء	PEC	2019	0.16	1.55	0.37	1
13	الثانية	الخدمات	أبراج الوطنية	ABRAJ	2016	0.02	1.17	0.11	1
14	الثانية	الخدمات	أبراج الوطنية	ABRAJ	2017	0.02	1.17	0.14	1
15	الثانية	الخدمات	أبراج الوطنية	ABRAJ	2018	0.06	1.3	0.32	1
16	الثانية	الخدمات	أبراج الوطنية	ABRAJ	2019	0.04	1.34	0.25	1
17	الثانية	الخدمات	مصافي رام الله	RSR	2016	0.07	2.95	0.51	1
18	الثانية	الخدمات	مصافي رام الله	RSR	2017	0.11	2.85	0.56	1
19	الثانية	الخدمات	مصافي رام الله	RSR	2018	0.07	2.8	0.43	1
20	الثانية	الخدمات	مصافي رام الله	RSR	2019	0.04	2.95	0.34	1
21	الثانية	الخدمات	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	2016	-0.03	0.71	-0.16	0
22	الثانية	الخدمات	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	2017	-0.06	0.49	-0.28	0
23	الثانية	الخدمات	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	2018	-0.04	0.56	-0.24	0
24	الثانية	الخدمات	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	2019	-0.05	0.4	-0.32	0
25	الثانية	الخدمات	مركز نابلس التخصص	NSC	2016	1	1.25	0.11	1
26	الثانية	الخدمات	مركز نابلس التخصص	NSC	2017	1	1.47	0.06	1
27	الثانية	الخدمات	مركز نابلس التخصص	NSC	2018	0.04	1.65	0.03	1
28	الثانية	الخدمات	مركز نابلس التخصص	NSC	2019	1	1.94	0.07	1
29	الثانية	الخدمات	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	WASSEL	2016	0.1	0.75	0.02	1
30	الثانية	الخدمات	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	WASSEL	2017	0	0.46	0	1
31	الثانية	الخدمات	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	WASSEL	2018	0.01	0.48	0.02	1

1	0.02	0.44	0.01	2019	WASSEL	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	الخدمات	الثانية	32
1	0.02	0.54	0.1	2016	PALAQAR	بال عقار	الخدمات	الثانية	33
1	0	0.46	0	2017	PALAQAR	بال عقار	الخدمات	الثانية	34
1	0.02	0.64	0.01	2018	PALAQAR	بال عقار	الخدمات	الثانية	35
1	0.02	0.42	0.01	2019	PALAQAR	بال عقار	الخدمات	الثانية	36
1	0.23	4.8	0.4	2016	BPC	ببرزيت للأدوية	الصناعة	الأولى	37
1	0.24	5.4	0.45	2017	BPC	ببرزيت للأدوية	الصناعة	الأولى	38
1	0.21	5.14	0.39	2018	BPC	ببرزيت للأدوية	الصناعة	الأولى	39
1	0.22	5.3	0.38	2019	BPC	ببرزيت للأدوية	الصناعة	الأولى	40
1	0.09	1.8	0.11	2016	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	الصناعة	الأولى	41
1	0.17	3.26	0.24	2017	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	الصناعة	الأولى	42
1	0.16	3.24	0.23	2018	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	الصناعة	الأولى	43
1	0.1	3.1	0.17	2019	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	الصناعة	الأولى	44
1	0.51	9.81	1.15	2016	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	الصناعة	الثانية	45
1	0.51	12.87	1.38	2017	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	الصناعة	الثانية	46
1	0.5	14.1	1.47	2018	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	الصناعة	الثانية	47
1	0.5	14.4	1.36	2019	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	الصناعة	الثانية	48
1	0.11	2.82	0.21	2016	AZIZA	دواجن فلسطين	الصناعة	الثانية	49
1	0.11	2.62	0.22	2017	AZIZA	دواجن فلسطين	الصناعة	الثانية	50
1	0.06	2.6	0.11	2018	AZIZA	دواجن فلسطين	الصناعة	الثانية	51
1	0.11	2.9	0.2	2019	AZIZA	دواجن فلسطين	الصناعة	الثانية	52
1	0.16	2.4	0.12	2016	BJP	بيت جالا لصناعة الأدوية	الصناعة	الثانية	53
1	0.16	2.4	0.14	2017	BJP	بيت جالا لصناعة الأدوية	الصناعة	الثانية	54
1	0.12	2.4	0.09	2018	BJP	بيت جالا لصناعة الأدوية	الصناعة	الثانية	55
1	0.15	2.5	0.13	2019	BJP	بيت جالا لصناعة الأدوية	الصناعة	الثانية	56
1	0.01	0.64	0	2016	GMC	مطاحن القمح الذهبي	الصناعة	الأولى	57
1	0.1	0.8	0.06	2017	GMC	مطاحن القمح الذهبي	الصناعة	الأولى	58
1	0.02	0.62	0.01	2018	GMC	مطاحن القمح الذهبي	الصناعة	الأولى	59
1	0.09	0.75	0.04	2019	GMC	مطاحن القمح الذهبي	الصناعة	الأولى	60
1	0.16	4.94	0.69	2016	APC	العربية لصناعة الدهانات	الصناعة	الثانية	61
1	0.18	6	0	2017	APC	العربية لصناعة الدهانات	الصناعة	الثانية	62
1	0.09	6.5	0	2018	APC	العربية لصناعة الدهانات	الصناعة	الثانية	63
1	0.13	6.28	0	2019	APC	العربية لصناعة الدهانات	الصناعة	الثانية	64
1	0	0.7	0	2016	JCC	سجاير القدس	الصناعة	الثانية	65
1	0.01	0.9	0	2017	JCC	سجاير القدس	الصناعة	الثانية	66
1	0	0.85	0	2018	JCC	سجاير القدس	الصناعة	الثانية	67
0	-0.01	0.95	-0.04	2019	JCC	سجاير القدس	الصناعة	الثانية	68
1	0	0.7	0	2016	NAPCO	نابكو	الصناعة	الأولى	69
1	0.02	0.59	0	2017	NAPCO	نابكو	الصناعة	الأولى	70

1	0.02	0.79	0	2018	NAPCO	نابكو	الصناعة	الأولى	71
1	0.02	1.05	0	2019	NAPCO	نابكو	الصناعة	الأولى	72
1	0.07	1.13	0.07	2016	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون	الصناعة	الثانية	73
1	0.05	1.03	0.04	2017	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون	الصناعة	الثانية	74
1	0.02	0.93	0.01	2018	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون	الصناعة	الثانية	75
1	0.06	0.97	0.04	2019	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون	الصناعة	الثانية	76
0	-1.48	0.28	-0.01	2016	LADAEN	لدائن	الصناعة	الثانية	77
0	-1.65	2.66	-0.06	2017	LADAEN	لدائن	الصناعة	الثانية	78
0	-0.16	2.5	-0.01	2018	LADAEN	لدائن	الصناعة	الثانية	79
0	-10.13	2.52	-0.07	2019	LADAEN	لدائن	الصناعة	الثانية	80
1	0.06	2	0.13	2016	ELECTRODE	مصنع الشرق للاكترود	الصناعة	الثانية	81
1	0.04	2	0.07	2017	ELECTRODE	مصنع الشرق للاكترود	الصناعة	الثانية	82
1	0.07	2	0.14	2018	ELECTRODE	مصنع الشرق للاكترود	الصناعة	الثانية	83
1	0.02	2	0.04	2019	ELECTRODE	مصنع الشرق للاكترود	الصناعة	الثانية	84
1	0.02	1.9	0.99	2016	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار ابيك	الاستثمار	الأولى	85
1	0.02	1.98	0.12	2017	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار ابيك	الاستثمار	الأولى	86
1	0.02	2.35	0.12	2018	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار ابيك	الاستثمار	الأولى	87
1	0.03	2.49	0.15	2019	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار ابيك	الاستثمار	الأولى	88
1	0.19	1.16	0	2016	PADICO	باديكو	الاستثمار	الأولى	89
1	0.11	1.5	0.05	2017	PADICO	باديكو	الاستثمار	الأولى	90
1	0.17	1.28	0.06	2018	PADICO	باديكو	الاستثمار	الأولى	91
1	0.18	1.39	0.09	2019	PADICO	باديكو	الاستثمار	الأولى	92
1	0.13	2.2	0.2	2016	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	الاستثمار	الثانية	93
1	0.13	2.7	0.22	2017	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	الاستثمار	الثانية	94
1	0.12	2.47	0.21	2018	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	الاستثمار	الثانية	95
1	0.13	2.55	0.21	2019	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	الاستثمار	الثانية	96
1	0.22	0.39	0.02	2016	UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار	الاستثمار	الأولى	97
1	0.16	0.69	0.02	2017	UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار	الاستثمار	الأولى	98
1	0.13	0.6	0.04	2018	UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار	الاستثمار	الأولى	99
1	0.12	0.76	0.02	2019	UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار	الاستثمار	الأولى	100
0	-0.78	1.27	0	2016	PID	الفلسطينية للاستثمار والانماء	الاستثمار	الثانية	101
1	0.08	1.34	0	2017	PID	الفلسطينية للاستثمار والانماء	الاستثمار	الثانية	102
1	0.01	1.4	0.01	2018	PID	الفلسطينية للاستثمار والانماء	الاستثمار	الثانية	103
0	-1.27	1.8	-0.14	2019	PID	الفلسطينية للاستثمار والانماء	الاستثمار	الثانية	104
1	0.44	0.81	0.01	2016	ARAB	المستثمرون العرب	الاستثمار	الثانية	105
1	0.32	0.93	0.01	2017	ARAB	المستثمرون العرب	الاستثمار	الثانية	106
1	0.29	0.85	0.01	2018	ARAB	المستثمرون العرب	الاستثمار	الثانية	107
1	0.28	0.85	0.05	2019	ARAB	المستثمرون العرب	الاستثمار	الثانية	108
1	0.12	0.73	0.02	2016	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	الاستثمار	الثانية	109
1	0.3	0.7	0.07	2017	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	الاستثمار	الثانية	110

0	-1.24	0.71	-0.02	2018	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	الاستثمار	الثانية	111
0	-1.24	0.75	0.02	2019	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	الاستثمار	الثانية	112
0	-5.86	0.43	-0.08	2016	JREI	القدس للاستثمارات العقارية	الاستثمار	الثانية	113
0	-1.03	0.38	0.02	2017	JREI	القدس للاستثمارات العقارية	الاستثمار	الثانية	114
0	-1.21	0.3	-0.03	2018	JREI	القدس للاستثمارات العقارية	الاستثمار	الثانية	115
0	-1.06	0.277	-0.02	2019	JREI	القدس للاستثمارات العقارية	الاستثمار	الثانية	116

ملحق رقم (2): البيانات والمؤشرات المحاسبية للقيمة السوقية

القيمة السوقية إلى الدفترية	القيمة السوقية	السنوات	الرمز	الشركة	القطاع	السوق	القراءة
1.21	924530875	2016	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	الخدمات	الأولى	1
1.09	850271367	2017	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	الخدمات	الأولى	2
1	802002687	2018	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	الخدمات	الأولى	3
0.98	779724834	2019	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	الخدمات	الأولى	4
3.22	224460000	2016	OOREDOO	أوريدو	الخدمات	الثانية	5
3.94	268320000	2017	OOREDOO	أوريدو	الخدمات	الثانية	6
3.46	240260000	2018	OOREDOO	أوريدو	الخدمات	الثانية	7
4.01	275420000	2019	OOREDOO	أوريدو	الخدمات	الثانية	8
0.88	81000000	2016	PEC	الفلسطينية للكهرباء	الخدمات	الأولى	9
0.92	78000000	2017	PEC	الفلسطينية للكهرباء	الخدمات	الأولى	10
0.93	81600000	2018	PEC	الفلسطينية للكهرباء	الخدمات	الأولى	11
1.12	91800000	2019	PEC	الفلسطينية للكهرباء	الخدمات	الأولى	12
1.01	12870000	2016	ABRAJ	أبراج الوطنية	الخدمات	الثانية	13
0.99	12870000	2017	ABRAJ	أبراج الوطنية	الخدمات	الثانية	14
0.67	14300000	2018	ABRAJ	أبراج الوطنية	الخدمات	الثانية	15
0.87	14410000	2019	ABRAJ	أبراج الوطنية	الخدمات	الثانية	16
1.12	16643157	2016	RSR	مصايف رام الله	الخدمات	الثانية	17
0.92	16078982	2017	RSR	مصايف رام الله	الخدمات	الثانية	18
0.89	15796894	2018	RSR	مصايف رام الله	الخدمات	الثانية	19
1.11	16361069	2019	RSR	مصايف رام الله	الخدمات	الثانية	20
0.81	19704908	2016	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	الخدمات	الثانية	21
0.56	13599162	2017	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	الخدمات	الثانية	22
0.69	15541899	2018	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	الخدمات	الثانية	23
0.66	14709297	2019	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	الخدمات	الثانية	24
0.87	5602631	2016	NSC	مركز نابلس التخصص	الخدمات	الثانية	25
0.92	6588694	2017	NSC	مركز نابلس التخصص	الخدمات	الثانية	26
1.02	7395473	2018	NSC	مركز نابلس التخصص	الخدمات	الثانية	27
1.14	9098673	2019	NSC	مركز نابلس التخصص	الخدمات	الثانية	28
0.96	9750000	2016	WASSEL	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	الخدمات	الثانية	29
0.59	5980000	2017	WASSEL	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	الخدمات	الثانية	30
0.84	6240000	2018	WASSEL	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	الخدمات	الثانية	31
0.52	4810000	2019	WASSEL	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	الخدمات	الثانية	32
0.79	1914857	2016	PALAQAR	بال عقار	الخدمات	الثانية	33

0.73	1631177	2017	PALAQAR	بال عقار	الخدمات	الثانية	34
0.69	1631177	2018	PALAQAR	بال عقار	الخدمات	الثانية	35
0.54	1489335	2019	PALAQAR	بال عقار	الخدمات	الثانية	36
1.57	88813560	2016	BPC	بيرزيت للأدوية	الصناعة	الأولى	37
1.62	99915255	2017	BPC	بيرزيت للأدوية	الصناعة	الأولى	38
1.43	97672341	2018	BPC	بيرزيت للأدوية	الصناعة	الأولى	39
1.71	101282797	2019	BPC	بيرزيت للأدوية	الصناعة	الأولى	40
0.91	32400000	2016	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	الصناعة	الأولى	41
1.46	58680000	2017	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	الصناعة	الأولى	42
1.18	58320000	2018	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	الصناعة	الأولى	43
1.01	50400000	2019	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	الصناعة	الأولى	44
1.69	55345548	2016	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	الصناعة	الثانية	45
1.95	72609297	2017	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	الصناعة	الثانية	46
1.84	79548647	2018	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	الصناعة	الثانية	47
1.91	73342724	2019	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	الصناعة	الثانية	48
1.59	53456691	2016	AZIZA	دواجن فلسطين	الصناعة	الثانية	49
1.39	49665436	2017	AZIZA	دواجن فلسطين	الصناعة	الثانية	50
1.2	49286311	2018	AZIZA	دواجن فلسطين	الصناعة	الثانية	51
1.63	54783629	2019	AZIZA	دواجن فلسطين	الصناعة	الثانية	52
1.78	23695342	2016	BJP	بيت جالا لصناعة الأدوية	الصناعة	الثانية	53
1.49	23695342	2017	BJP	بيت جالا لصناعة الأدوية	الصناعة	الثانية	54
1.38	23695342	2018	BJP	بيت جالا لصناعة الأدوية	الصناعة	الثانية	55
1.41	23794072	2019	BJP	بيت جالا لصناعة الأدوية	الصناعة	الثانية	56
0.66	13540195	2016	GMC	مطاحن القمح الذهبي	الصناعة	الأولى	57
0.82	16925244	2017	GMC	مطاحن القمح الذهبي	الصناعة	الأولى	58
0.58	13117064	2018	GMC	مطاحن القمح الذهبي	الصناعة	الأولى	59
0.8	15655850	2019	GMC	مطاحن القمح الذهبي	الصناعة	الأولى	60
2.21	10451338	2016	APC	العربية لصناعة الدهانات	الصناعة	الثانية	61
2.38	12693933	2017	APC	العربية لصناعة الدهانات	الصناعة	الثانية	62
2.15	13751760	2018	APC	العربية لصناعة الدهانات	الصناعة	الثانية	63
2.35	12693933	2019	APC	العربية لصناعة الدهانات	الصناعة	الثانية	64
0.32	9873059	2016	JCC	سجاير القدس	الصناعة	الثانية	65
0.4	12693933	2017	JCC	سجاير القدس	الصناعة	الثانية	66
0.37	11988715	2018	JCC	سجاير القدس	الصناعة	الثانية	67
0.39	12270801	2019	JCC	سجاير القدس	الصناعة	الثانية	68
0.48	6812411	2016	NAPCO	نابكو	الصناعة	الأولى	69
0.39	5741899	2017	NAPCO	نابكو	الصناعة	الأولى	70
0.5	7688292	2018	NAPCO	نابكو	الصناعة	الأولى	71
1.02	11760167	2019	NAPCO	نابكو	الصناعة	الأولى	72
0.99	5650000	2016	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون	الصناعة	الثانية	73

0.91	5150000	2017	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون	الصناعة	الثانية	74
0.78	4650000	2018	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون	الصناعة	الثانية	75
0.87	5000000	2019	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون	الصناعة	الثانية	76
2.48	2764457	2016	LADAEN	لدائن	الصناعة	الثانية	77
2.35	2626234	2017	LADAEN	لدائن	الصناعة	الثانية	78
3.33	2468265	2018	LADAEN	لدائن	الصناعة	الثانية	79
3.32	2468264	2019	LADAEN	لدائن	الصناعة	الثانية	80
0.49	2115656	2016	ELECTRODE	مصنع الشرق للاكترود	الصناعة	الثانية	81
0.5	2115656	2017	ELECTRODE	مصنع الشرق للاكترود	الصناعة	الثانية	82
0.5	2115656	2018	ELECTRODE	مصنع الشرق للاكترود	الصناعة	الثانية	83
0.5	2115655	2019	ELECTRODE	مصنع الشرق للاكترود	الصناعة	الثانية	84
1.54	125400000	2016	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار ايبك	الاستثمار	الأولى	85
1.17	138600000	2017	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار ايبك	الاستثمار	الأولى	86
1.5	192700000	2018	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار ايبك	الاستثمار	الأولى	87
2.02	226950000	2019	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار ايبك	الاستثمار	الأولى	88
0.65	290000000	2016	PADICO	باديكو	الاستثمار	الأولى	89
0.7	375000000	2017	PADICO	باديكو	الاستثمار	الأولى	90
0.62	320000000	2018	PADICO	باديكو	الاستثمار	الأولى	91
0.68	275000000	2019	PADICO	باديكو	الاستثمار	الأولى	92
1.34	58180526	2016	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	الاستثمار	الثانية	93
1.21	71403373	2017	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	الاستثمار	الثانية	94
0.97	65320864	2018	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	الاستثمار	الثانية	95
0.97	56858241	2019	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	الاستثمار	الثانية	96
0.31	12480000	2016	UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار	الاستثمار	الأولى	97
0.57	22080000	2017	UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار	الاستثمار	الأولى	98
0.49	19200000	2018	UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار	الاستثمار	الأولى	99
0.53	20480000	2019	UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار	الاستثمار	الأولى	100
2.01	8760425	2016	PID	الفلسطينية للاستثمار والانماء	الاستثمار	الثانية	101
2.07	9148322	2017	PID	الفلسطينية للاستثمار والانماء	الاستثمار	الثانية	102
2.01	9557948	2018	PID	الفلسطينية للاستثمار والانماء	الاستثمار	الثانية	103
2.44	11401267	2019	PID	الفلسطينية للاستثمار والانماء	الاستثمار	الثانية	104
0.76	10798850	2016	ARAB	المستثمرون العرب	الاستثمار	الثانية	105
0.87	12398679	2017	ARAB	المستثمرون العرب	الاستثمار	الثانية	106

0.77	11332126	2018	ARAB	المستثمرون العرب	الاستثمار	الثانية	107
0.75	10798849	2019	ARAB	المستثمرون العرب	الاستثمار	الثانية	108
1.12	5662905	2016	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	الاستثمار	الثانية	109
0.79	5430182	2017	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	الاستثمار	الثانية	110
1.05	5507757	2018	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	الاستثمار	الثانية	111
1.04	5507757	2019	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	الاستثمار	الثانية	112
0.5	4300000	2016	JREI	القدس للاستثمارات العقارية	الاستثمار	الثانية	113
0.49	3800000	2017	JREI	القدس للاستثمارات العقارية	الاستثمار	الثانية	114
0.37	3000000	2018	JREI	القدس للاستثمارات العقارية	الاستثمار	الثانية	115
0.34	2800000	2019	JREI	القدس للاستثمارات العقارية	الاستثمار	الثانية	116